النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

• العدد : 439

من 28 دجنبر 2021

إلى 3 يناير 2022

• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

كلمة العدد

ثقافتنا لا تشبه ثقافتكم إنها نقيضها

لكل طبقة ثقافتها، والثقافة السائدة هي ثقافة الكتلة الطبقية السائدة. لا تستطيع أي طبقة أن تسود وتهيمن ما لم تجعل من ثقافتها تلك الثقافة التي من خلالها تفكر وتتعامل باقي الطبقات المسودة. إنها، ثقافة تنقل قيم وأخلاق الكتلة الطبقية السائدة لمختلف مكونات الشعب. تسخر هذه الثقافة كل الوسائل والوسائط من إعلام مكتوب ومسموع ومرئي الى المدارس والجامعات ودور النشر والسينما والمسارح...تسعى ثقافة الكتلة الطبقية السائدة إلى إنتاج الوعي الزائف عند المواطنين؛ انها توظف واقعة الاستلاب الذي يقع تحت طائلته العمال والعاملات بحكم خضوعهم للاستغلال الرأسمالي وإنتاج سلع تتحول الى قوة غريبة عن من أنتجها.. فيسهل انقيادهم إلى قبول مجمل الخطاب التبريري او حتى الكاذب الذي تنشره الأجهزة الأيديولوجية للدولة.

إن الثقافة كممارسة فكرية في مجتمعنا كانت ولا زالت ميدانا لصراع اجتماعي ضمن ميادين الصراع الطبقي. ففي مقابل وفي مواجهة الثقافة السائدة الرجعية هناك ثقافة نقيضة تعبر عن منظور وموقف القوى المناضلة وكذا المثقفين المرتبطين بهموم شعبهم سواء بشكل فردي او جماعي. وفي هذا الصدد يمكننا تعداد أهم الجبهات التي يدور فيها هذا الصراع المحتدم مثل الإعلام والمدرسة والجامعة بشكل عام. فبالنسبة للإعلام، نجد الإعلام العمومي في قبضة النظام القائم وهو منصة تبث على مدار 24 ساعة قيم وفكر الكتلة الطبقية السائدة وفكر حلفائها الرجعيين والامبرياليين ومختلف الثقافات المنحطة الراهنة أو الموروثة. ونتيجة هذه الهيمنة على الإعلام العمومي لم يتبقى للثقافة التقدمية والمعبرة على آمال الجماهير الشعبية وطموحاتها إلا بعض المنابر الإعلامية المستقلة عن الدولة وعن الرأسمال الاحتكاري وكذا عن الأحزاب المخزنية، بالإضافة إلى ما تتيحه مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر أهم مكسب حققته البشرية في العقود الأخيرة. ولتكميم هذه المنابر والمواقع الإعلامية تعمل الدولة على سن القوانين المكبلة او المجرمة لحرية الرأي والإبداع والتفكير. أما فيما يتعلق بالمدرسة والجامعة، فإن النظام الرجعي طبق سياسة الأرض المحروقة منذ السنوات الأولى على الاستقلال الشكلي عندما أعلن عن مقولة " اذا اصبحت انا امير وانت امير فمن سيتكلف بالحمير" او مقولة " اذا دعت الضرورة إلى التخلص من ربع الشعب لحماية البقية فليس هناك مشكل بالنسبة للنظام القائم"...هكذا تم إفراغ المقررات الدراسية من مضمونها العلمي التقدمي ومن إمكانية بناء الشخصية المتشبعة بالمنهج التحليلي النقدي، وإغراقها في المناهج الشكلانية التقنوية وفي مقررات تعتمد الاستظهار ولا تنمي ملكة الإبداع وتقوية الشخصية للتلميذ والطالب. كما تم تخريب الجامعة وتحويلها إلى ثكنات تسيرها أجهزة وزارة الداخلية ويمنع فيها البحث العلمي وباتت تنجز "دراسات" الماستر والدكتوراه في مواضيع عن الجن وغيرها من الغيبيات. سلمت مدرجات ومسؤولية التأطير العلمي والأكاديمي إلى القوى الظلامية بغاية طرد واستئصال مشاتل الفكر التقدمي النقدي. تم فصل المدرسة والجامعة عن الشعب وتحويلها لمستنقع يخدم الثقافة الرجعية المتخلفة.

ان استرجاع دور الجامعة الريادي في خدمة الثقافة المتنورة والتنويرية هو من صميم خوض الصراع الطبقي في شقه الأيديولوجي وهي جبهة ساخنة من الصراع بدونها ستبقى الجبهات الأخرى من الصراع الطبقي الاقتصادية والسياسية عرجاء تفتقد للبعد الفكري والإمكانية الذاتية لتطوير الوعي العلمي التقدمي. في الصراع الطبقي تنتظم جبهة ثقافية تقدمية ضد جبهة ثقافية رجعية متخلفة. لذلك نعتبر إن ثقافتنا المتجهة نحو المستقبل تزرع روح الأمل، لا تشبه ثقافة الكتلة الطبقية السائدة ثقافة الخنوع والتبرير الحاطة من كرامة المواطن والمواطنة. إن ثقافتنا هي نقيض لثقافتهم.

ضيف العدد : رشيد برقان

العمل السياسي المناضل يجد أسسه الصلبة في عمل ثقافي يهيئ الأرضية المتينة والقادرة على إزالة الغربة التي يعيشها العامل والكادح

السودان الأزمة وطريق استرداد الثورة 2

حكومة التقنوقراط تعمق أزمة النظام 6

الإنتاج الثقافي النسائي بين التمرد والمحافظة 12

المتصهين الجديد 16

السحب : مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

السودان الأزمة وطريق استرداد الثورة
وثيقة للحزب الشيوعي السوداني

دفع الحزب الشيوعي مساهمة مسودة ميثاق وبرنامج لقوى الثورة تحت عنوان (السودان، الأزمة وطريق استرداد الثورة). قابلة للإضافة والإلغاء والتعديل ويهدف البرنامج المقترح إلى تأسيس دولة مدنية ديمقراطية قائمة على المواطنة وتحقيق قواعد السلام، والوحدة في التنوع، وإصلاح القوات المسلحة والنظامية وينحصر دورها في حماية أمن وحقوق وحريات كافة المواطنين وحماية الحدود والأرض والثروات، وتعمل تحت أمرة القوى المدنية بعقيدة الولاء للوطن والديمقراطية والدستور، وحل تسريح كافة المليشيات والحركات المسلحة وفق الترتيبات الأمنية المتعارف عليها دولياً، وحصر وحمل السلاح في القوات النظامية، وإقامة العدالة واستعادة الأصول المنهوبة، والتأكيد على الدولة الموحدة مع الحكم اللامركزي، ومشاركة الجماهير في صنع القرار والإدارة، والتوجه نحو استدامة الديمقراطية وتحقيق ديمقراطية المجتمع..

الميدان تنشر المسودة.

الحزب الشيوعي السوداني
السودان الأزمة وطريق استرداد الثورة

تمر بلادنا بظروف سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد كنتيجة منطقية لعدم اكتمال ثورة ديسمبر وعدم تحقيق أهدافها الأساسية التي شاركت الجماهير العريضة من أبناء وبنات شعبنا بكافة فئاتها وبكل انتماءاتها السياسية ومن مختلف أرجاء البلاد في صياغة مضامينها وأهدافها، عبر النضال الجسور الذي خاضته لمدة طويلة من أجل تحقيق أهدافها، ودفعت فيه ثمن تضحياتها دماءً عزيزة وثم تعرضت لانتهاكات جسيمة، هذه الجماهير كانت تتوق لأن تحقق أهداف وشعارات واسعة تمكنها من مفارقة المسار السياسي الاقتصادي الاجتماعي القديم، وفتح الطريق لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية وفك حصار التبعية لدوائر رأس المال العالمي وإدارة موارد البلاد وثرواتها وتوظيفها للارتقاء بحياة شعبنا وتوفير الرفاه له والتعاون وتبادل المنافع مع شعوب العالم والتعامل معها بندية ومع ذلك لم ينجح حراكها وصمودها في خط المواجهة مع الانقلابيين الجدد، إلا في الإطاحة برأس النظام البائد ونتج ذلك لحد كبير عن التحول الجذري في مواقف بعض القوى المنتسبة لقوى الحرية والتغيير والتي اتضح من خلال تجربتها في الحكم موقفها المضاد لتطور الثورة لمراقيها المنطقية بإكمال دورة صراع القوى التي قادت التغيير ضد مشروع الطفيلية الإسلاموية وممثليها داخل الحركة الإسلامية وخارجها، ونجدها بدلاً عن ذلك قادت البلاد للردة الشاملة وتحولت إلى بوق يعبر عن الانقلاب العسكري الذي قطع الطريق أمام تقدم الثورة وتحقيق شعاراتها وتواطأت معه بشكل مكشوف في مواجهة القوى الحقيقية التي دعت للتغيير وقادت حراك ثورة ديسمبر المجيدة وبرز خلال ذلك الانقسام الطبقي والاجتماعي بين تيار الهبوط الناعم وبين قوى الثورة في إدارة الدولة وأجهزتها المختلفة لتنفيذ أهداف وشعارات الثورة التي لا يمكن اكتمال بنائها دون التمثيل الواسع لقواها الحية والحقيقية في أجهزة الحكم. وفي المقابل سعت قوى الردة لتمرير مشروعها المعادي لجماهير الثورة مستعينة بدعم ومساندة دول ومحاور إقليمية ودولية وتدخلات صريحة ومباشرة من أجهزة استخباراتها. ونجح تيار الهبوط الناعم من خلالها في تحقيق نجاحات مؤقتة مكنته من قلب موازين القوى داخل قوى الحرية والتغيير، وأدى لتبني مشروعها الذي لا يلبي تطلعات الجماهير ولا يواكب المتغيرات في الساحة السودانية على مستوى تنظيمات الجماهير وتبني سياسات النظام البائد المعبرة عن مصالح الرأسمالية الطفيلية في مواقعها المختلفة والتي تسعى لتكريس هيمنة دول ومحاور بعينها على موارد البلاد وتوجيه قرارات حكومتها لخدمة أجندتها. مستفيدة من مواقف الهبوط الناعم وانفراد مكوناته مع حلفائه في المؤسسة العسكرية، بالسلطة وبالتالي الهيمنة على القرارات السياسية والسيادية خلال فترة الانتقال مما أتاح التمدد السلس لأشكال مختلفة من الوجود الإمبريالي وتأثير أجندته الاستعمارية في مختلف المجالات وعلى رأسها الموارد، وقد مهد لذلك اعتماد السياسات الاقتصادية لحكومة الفترة الانتقالية على المنح والهبات والتبرعات والودائع ولحد الاستدانة والخضوع لسياسات المؤسسات التقليدية لرأس المال العالمي (صندوق النقد والبنك الدوليين) بالشراكة مع الدول والمحاور ذات الأطماع في موارد ثروات البلاد وخير مثال لذلك الاستجابة السريعة لحكومة الفترة الانتقالية لضغوط هذه التكتلات المالية والمبادرة باتخاذ التدابير الأكثر ضرراً ببنية ووجهة تطور الاقتصاد السوداني، وذلك باعتماد سياسات هيكلته وفق مشيئة تلك المؤسسات واتباع منهج تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الضرورية وتعويم العملة الوطنية وإبعاد دور الدولة في مجال الخدمات الضرورية بما في ذلك الصحة والتعليم وإصحاح البيئة. وغيرها، ويمتد الارتهان لمشيئة تلك الدول والمؤسسات ليشمل تنفيذ أجندتها حول الاتجار بالبشر وأوضح نموذج لذلك هو الارتزاق في حرب اليمن وليبيا، وكذلك خرق سيادة البلاد والتفريط في الأراضي وقبول تدخلات الدول والمحاور في القرارات والتسويات المتعلقة بها (الفشقة وحلايب وشلاتين والاستثمارات الزراعية الأجنبية التي اقتطعت مساحات شاسعة من الأراضي السودانية لفترات طويلة) ويمثل ذلك انتهاكاً خطيراً لقوانين الأرض السائدة لعشرات السنين، وقد أصبح معلوماً لشعبنا بالتجربة فشل السياسات الاقتصادية التي تغض الطرف عن الحلول الوطنية لمعالجة أزمات الاقتصاد اعتماداً على الموارد التي تمتلئ بها أرض السودان وسهوله ومواردة المائية الغنية، وعبرت عنها، أي الحلول الوطنية، نتائج المؤتمر الاقتصادي، كما عبرت عنها شعارات وأهازيج الثورة ومطالب الثوار وظلت حكومة الفترة الانتقالية تتجاهل هذه الحلول وتعول بشكل جذري على الحلول الأجنبية وتسعى لمواصلة سياسات النظام البائد في عقد الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات السرية التي تهدف لبيع الموارد الوطنية مقابل الديون والتمويل بالاستدانة من النظام المصرفي العالمي، بل ومن بعض الدول حتى الفقيرة منها واتصلت هذه المساعي خلال فترة الانتقال بدءاً من الاجتماعات السرية حول التطبيع مروراً باجتماع برلين حول الديون والإلحاح في طلب الودائع والدعم المذل من دول الخليج العربي انتهاءً بمؤتمر باريس، وعموماً أصبحت البلاد وحكومتها عرضة لكل الاحتمالات التي تلبي الأجندة والمصالح الأجنبية دون أن تعنى بمصالح واحتياجات مواطنيها، وامتد تأثير الأجندات الأجنبية للعمل المباشر لضرب وحدة قوى الثورة والتمهيد لهزيمة أهدافها ومضامين ثورتها، يحدث كل ذلك بالتواطؤ مع قوى الهبوط الناعم الذي وطد تحالفه بالرجعية العسكرية والاجتماعية وربط مصالحه بمصالح دول ومحاور بالمنطقة وقد أدت هذه المواقف الخائرة لهذا التحالف المعادي للثورة السودانية إلى إفساح المجال وفتح الطريق أمام قادة الانقلاب لالتقاط انفاسهم والعمل على تشكيل القاعدة الاجتماعية لحكمهم، من فلول النظام البائد ورموز الحركة الإسلاموية واختراق القطاع التقليدي عبر الوجوه المتكررة للإدارات الأهلية، ومحاولة شرعنتها بطرح قانون الإدارة الأهلية واقتراح قانون غير ديمقراطي للحكم المحلي إضافة للاستقطاب وسط الحركات المسلحة في أعقاب سلام جوبا المرسوم بعناية لدعم سلطة الانقلاب وإقصاء قوى الثورة من دائرة التأثير في القرار السياسي والسيادي والتمهيد لتمرير مشروع استعماري جديد يؤدي لفتح حدود البلاد بالكامل واستباحة أراضيها وانتهاك سيادتها لصالح دول ومحاور بعينها مما أتاح لها فرصة التحكم في مواقف السودان عبر وكلائها بمجلسي السيادة والوزراء ومجلس الشركاء الذي لا يتمتع بأدنى شرعية وفقاً لوثيقة التأسيس وما تم الاتفاق عليه في الوثيقة السياسية برغم عدم اعترافنا بتلك الوثائق المعيبة.

القوى المضادة للثورة:

هي القوى المرتبطة بقوى ومجموعة مصالح خارجية والتي قامت بتدمير القوى المنتجة وخضعت تماماً لآلات التوازن الإقليمي والدولي وفرطت في سيادة الوطن ووحدته وأمنه وأراضيه، وشرعت في بناء تحالفاتها مع بداية أزمة نظام الحركة الإسلامية بطرح مشروع التسوية الموصوف "بالهبوط الناعم"، برعاية إقليمية ودولية ويهدف إلى توسيع قاعدة النظام بضم القوى المعارضة التي تنسجم مصالحها مع مصالح الرأسمالية الطفيلية وفرضها على الفترة الانتقالية للمحافظة على تبعية النظام غير المباشرة وقيامه بدور الوكيل لمصالح الدوائر الإقليمية، تلك القوى التحقت بالثورة عند تصاعد المد الجماهيري ووقعت على وثيقة إعلان الحرية والتغيير تحت ضغط قواعدها وجماهيرها في اللحظة التى بدأ فيها وضوح معالم الثورة واضطرت لاعتماد إعادة هيكلة السودان وإعلان الحرية والتغيير برنامجاً للفترة الانتقالية ووقعت أيضاً على الإعلان الدستوري المؤقت المقدم من قوى الإجماع لحكم المرحلة الانتقالية وكانت هذه أولى حلقات التآمر على الثورة.

• قوى الثورة ومواثيقها:

هي القوى صاحبة المصلحة في التغيير والتي تدرك قدرة الشعب على الصمود في جبهة المقاومة للسياسات المعادية لأهدافه ومطالبه سواءً صدرت من الحركة الإسلامية صاحبة المشروع أو من حلفائها الجدد المؤمنين بذات المشروع الذي رفضته ثورة شعبنا في ديسمبر 2018 وهى بلا شك تمتلك مخزوناً لا ينضب من القوة بأكثر مما يمتلك النظام وقواه الاجتماعية وما يمارس من احتكار لآلة العنف والقمع ولا يمنع ذلك أهمية تقييم تلك القوى وفقاً لقوانين توازناتها الاجتماعية والسياسية وأيضاً وفقاً لمجرى الصراع والذي يشهد بتجدد الطاقة الثورية

يتبع ص 5

لا بديل عن المقاومة الشعبية

بني ملال

منطقة "أدوز" الساكنة تحتج من اجل المياه

نظمت ساكنة "ادوز" بإقليم بني ملال وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية جهة بني ملال خنيفرة احتجاجا على النقص الحاصل في المياه الصالحة الشرب والكهرباء وتردي الطرق وغياب قنوات الصرف الصحي، وتنديدا بعدم التزام الجهات والسلطات المعنية بوعودها للساكنة. وطالب المحتجون بالاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والمشروعة.

فاس

الطلبة والتلاميذ يحتجون من اجل حقوقهم

- نظمت الحركة الطلابية بفاس المؤطرة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مسيرة حاشدة جابت مجموعة من الأحياء الشعبية وصولا إلى وسط المدينة للتنديد بممارسات شركة النقل "سيتي باص" في حق الطلبة من قمع وممارسات مهينة للكرامة بتواطؤ من طرف الأجهزة المخزنية.

الجديدة

تواصل معركة المقصيين من الحي الجامعي

ما زالت معركة الطلبة المقصيين من الاستفادة من الحي الجامعي بجامعة شعيب الدكالي بالجديدة متواصلة عبر الوقفات والاعتصامات أمام باب الحي من اجل فرض حقهم في السكن الجامعي.

تزنيت

احتجاج طلابي لتحقيق ملف مطلبي

نظم طلبة الأقسام التحضيرية لنيل شهادة التقني العالي بالثانوية التأهيلية المسيرة الخضراء بتزنيت احتجاجا على سياسة الأذان الصماء التي تنهجها الوزارة إزاء ملفهم المطلبي، وعلى رأسه فتح المجال لهم لولوج مسلك الإجازة المهنية وصرف المنحة الجامعية وتعميمها وتمكين جميع الطلبة من بطاقة الطالب وتوفير مكتبة مجهزة.

فم الحصن

وقفة ومسيرة احتجاجيتين للتلاميذ والطلبة والعمال والفلاحين

نظم تلاميذ فم الحصن وقفة احتجاجية أمام باشوية المدينة للمطالبة بحقوقهم في ظروف مناسبة للتحصيل المدرسي ومنها توفير مختبر ومكتبة والملاعب الرياضية، وللاحتجاج على بعض التصرفات غير المسؤولة للحراسة العامة للمؤسسة.

كما عرفت بلدة فم الحصن مسيرة قوية شارك فيها العمال والفلاحون والطلبة والمعطلون والتلاميذ جابت شوارعها احتجاجا على التهميش و تردي الأوضاع وفرض جواز التلقيح.

حركة نضالية واسعة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين

تخوض فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وغيرها من إطارات المعطلين معارك نضالية متواصلة وشاملة لمختلف مناطق المغرب كبنتي تجيت وبني ملال والناظور وامنتانوت وصفرو ووجدة وتازة وغيرها للمطالبة بالحق في الشغل. وفي هذا الإطار:

- تخوض الأطر المعطلة ببني تجيت اعتصاما بطوليا مرفوقا بمبيت ليلي أمام قيادة بني تجيت تجاوز 36 يوما ، وذلك في اطار معتصم الكرامة، دفاعا عن حقهم العادل والمشروع في الشغل. و قد تم إجراء حوار يوم الاثنين 20 دجنبر 2021 بين المعطلين وممثلي السلطة المحلية ،لكن النتائج، حسب المعطلين،لم تكن إيجابية حيث لم يختلف عن سابقيه إذظل حبيس تقديم الوعود فقط والاهتمام بالهاجس الأمني، والمزيد من التسويف بالقول أن ملفات المعطلين المطلبية سترفع لل "المسؤولين" الإقليميين،و تدارس الحلول في إطار ما يسمى (تشغيل ذاتي أو مبادرة وطنية...).

وأمام تنصل السلطات المحلية من وعودها، قرر المعطلون الاستمرار في معركتهم النضالية وبأشكال تصعيدية حتى تحقيق مطالبهم، رغم الحصار والقمع المخزني، كما حدث ليلة الثلاثاء 14 دجنبر عندما تعرض معتصمهم لهجوم من طرف القوات القمعية، تم خلاله تمزيق صور معتقلي حراك الريف والحركة الطلابية ومعتقلي الشعب المغربي عموما.

ودائما ببني تجيت دخل المواطن سفيان بلالة، وهو شاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، في اعتصام مفتوح داخل مقر الجماعة للمطالبة بحقه في الشغل والعلاج.

- نظمت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، يوم الأحد 19دجنبر 2021 بمدينة صفرو، ذكرى شهيدة حركة المعطلين، و هو اليوم الذي يصادف تخليد ذكرى استشهاد سعيدة المنبهي شهيدة الحركة الماركسية-اللينينية المغربية(11 دجنبر).وتجسد بإنزال وطني لكل فروع الجمعية بمدينة صفرو ،حيث انطلقت المحطة هاته بوقفة احتجاجية ثم مسيرة جابت بعض الشوارع الرئيسية، واختتمت من حيث انطلقت بكلمات الهيئات و القوى الداعمة (النهج الديمقراطي- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) ثم كلمة الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

بنيخلف بإقليم المحمدية

عائلة مهددة بالتشرد

يتهافت المضاربون العقاريون على شراء الأراضي في المنطقة الشيء الذي يدفع مالكيها إلى بيعها لهم، مما يتسبب في تشريد الأسر والعائلات التي كانت تسكن بها منذ زمن بعيد إما كعمال زراعيين عند صاحب الأرض أو كمكترين، بناء على أحكام قضائية بالإفراغ. وفي هذا الإطار تأتي حالة عائلة الفقيد عليل الذي اشتغل كعامل عند مالك الأرض ثم كمكتر لقطعة من الأرض لمدة تزيد عن 60 سنة كان يدفع سومتها وعندما أصبح مالك الأرض يرفضها بغرض طرده أخذت العائلة تودع المال في حساب خاص بالمحكمة حسب القانون الجاري به العمل. والعائلة المتكونة من ثلاث اسر مهددة الآن بالتشرد إذا ما تم تنفيذ حكم الإفراغ.

وقد قام وفد من النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بالمحمدية بزيارة للعائلة للتعبير عن التضامن معها.

تيط مليل

أسر من منطقة اولاد عبو تعيش التشرد

عاين فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي وضعية مجموعة من اسر دوار أولاد عبو سابقا بتيط مليل تم تشريدها بتواطؤ ووقوف السلطات المحلية إلى جانب صاحب العقار إلى حد اعتقال بعض الساكنة والحكم عليهم بالسجن بينما تم تشريد الآخرين.

وعندما حازوا على قطعة أرضية أخرى للسكن قامت السلطات المحلية بالحجز على أمتعتهم وتشريدهم من جديد يوم 10 دجنبر أي في اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

اقليم جرسيف

احتجاج مطلبي للساكنة

نظمت ساكنة جماعة الصباب وبركين بإقليم كرسيف وقفة احتجاجية للمطالبة بإصلاح الطريق الرابطة بين كرسيف وبركين ومرموشة نظرا لتسبب اهتراءها وضيقها في حوادث السير الخطيرة والمميتة والتي ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين بين قتلى ومعطوبين.

العمال /العاملات في القطاع الزراعي "موحدات وموحدون ضد الطرد والتمييز"

في إطار الحملة الوطنية التضامنية التي تنظمها النقابة الوطنية للعمال الزراعيين تحت شعار"موحدات وموحدون ضد الطرد والتمييز والتفقير ومن اجل الحريات النقابية" مابين 8 و19 دجنبر 2021 تم تنظيم عدة أنشطة نضالية منها المهرجانات و المسيرات والوقفات في عدة مناطق كسوس واشتوكة ايت باها والغرب وبني ملال وغيرها.

ففي اشتوكة ايت باها تم يوم الأحد 19 دجنبر 2021 تنظيم مسيرة عمالية من مقر الاتحاد المغربي للشغل إلى باشوية أيت اعميرة حيث انتهت بوقفة احتجاجية رفعت فيها شعارات منددة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية للطبقة العاملة الزراعية والاستغلال المكثف الذي تتعرض له من طرف الباطرونا المدعمة من طرف السلطات بالإضافة إلى الطرد ومحاربة العمل النقابي...وقد حضر النهج الديمقراطي هذه الوقفة وألقى ممثله كلمة عبر فيها عن التضامن مع الطبقة العاملة الزراعية داعيا إلى المزيد من الوحدة والتضامن والنضال لصون المكتسبات وانتزاع الحقوق.

وفي القنيطرة قامت السلطات المخزنية بمنع الوقفة الاحتجاجية التي دعت لها النقابة الوطنية للعمال الزراعيين يوم الأحد 19 دجنبر 2021 بساحة النافورة وبمحاصرة مقر الاتحاد المغربي للشغل حيث نقل العمال/ات احتجاجهم. ومن بين المطالب العمالية في المنطقة إلغاء الحكم الابتدائي الجائر الصادر في حق عمال ومتقاعدي شركة "أملاك اوملالة" وتسليم وصولات الايداع للمكاتب النقابية، ووضع حد لحرمان عمال شركة "هالسطا" من الأجور والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية وعمال شركة "مليح اكري" والاستجابة لمطالب عمال " كروم المغرب" " SAAG ووضع حد لمعاناة عمال شركة ومزارع "خلط "و"اليكانتي" و"لي بلوس" و"دار السلام" و"مشتل المناصرة 1 و2" و"لا شوني" و"افرور" و"امكلاند" و"الشاوي" و"دورام" و"سيدي الكامل 2" و"القصيبة" و"العباسي" و"سانتا مبروكة".

مكناس

استمرار المسلسل النضالي لعاملات وعمال شركة "سيكوميك"

في اطار استمرار مسلسلهم النضالي دفاعا عن حقوقهم/ن نظم عمال/ات شركة سيكوميك للخياطة وقفة احتجاجية أمام بلدية مكناس بتاريخ 13 دجنبر 2021 تزامنا مع انعقاد دورة استثنائية لمجلس المدينة بدعوة من عامل الإقليم مطالبين/ات بعودتهم/ن إلى العمل وصرف أجورهم/ن وتأدية

مستحقاتهم/ن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومحملين/ات مسؤولية معانتهم/ن للسلطات الإدارية والحكومية. وللتذكير فان معاناة العمال / ات، وعددهم/ن حوالي ،500 جلهن نساء، بدأت منذ 2016 عندما تم تفويتها للشركة الفرنسية "ليو مينور" لصناعة الملابس التي لم تعد تؤدي الأجور بصفة منتظمة ومستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رغم اقتطاعها من الأجور.وفي سنة 2017 أعلنت الإفلاس فشردت العمال/ات. وبعد نضالات متواصلة من وقفات ومسيرات للعمال/ات تمت إعادة تشغيل الشركة بعدما ضخت جماعة مكناس ومجلس الجهة أكثر من 400 مليون سنتيم في ميزانيتها وأعفتها إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من ديونها للصندوق. ورغم هذا الدعم الكبير ورغم الأرباح الطائلة التي أصبحت تحققها رغم جائحة كورونا بدليل إضافة أكثر من 200 عامل/ة لتلبية الطلبات المحلية والخارجية الخاصة بالكمامات، فان إدارة الشركة لم تلتزم بتعهداتها إزاء العمال/ات واستمرت في حرمانهم/ن من حقوقهم/ن،بل قامت بتفويتها للمدير المسير لها والذي شرع مباشرة في بيع ممتلكاتها لتصفيتها والانطلاق من جديد بعد التخلص من العمال/ات ومستحقاتهم/ن.

إن معاناة العمال/ات لا تتحملها الشركة فقط بل جميع الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون من سلطات حكومية وإقليمية ومحلية ومندوبية الشغل والتي غالبا ما تصطف إلى جانب الباطرونا على حساب مصالح العمال/ات. انه التحالف بين رأس المال والسلطة .ولا بديل عن وحدة العمال وتضامنهم لمواجهته.

انتهاك الحق في التظاهر السلمي

1 - قامت الأجهزة القمعية المخزنية بقمع الاحتجاجات السلمية في عدة مدن كخنيفرة والرباط وخريبكة وزايو واكادير وسوق أربعاء الغرب، سواء الاحتجاجات التي دعت إليها الجبهة الاجتماعية المغربية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر للاحتجاج على غلاء المعيشة وتغول المخزن ومن اجل الحريات ،أو تلك التي دعت إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تنديدا بالتطبيع المخزني بمناسبة الذكرى الأولى لتوقيع اتفاقية التطبيع الخيانية مع العدو الصهيوني.

2 - نظم المحامون/ات احتجاجات في جميع المحاكم عبر التراب الوطني يوم الاثنين 20 دجنبر 2021 تنفيذا لقرار جمعية هيئات المحامين بالمغرب وفدرالية جمعيات المحامين الشباب للاحتجاج على الرسالة الثلاثية للرئاسة المنتدبة للسلطة القضائية ووزارة العدل ورئاسة النيابة العامة بشان فرض جواز التلقيح لولوج المحاكم. وقد انضم الموظفون وكتاب الضبط إلى المحامين ليشلوا جميع المحاكم المغربية.وقد تعرضت بعض الوقفات للقمع من طرف الأجهزة المخزنية كما حدث في الناظور مما أسفر عن عدة إصابات من ضمنها إصابة المناضل الرفيق جمال الأطرش من هيئة كتاب الضبط، والذي يوجد في إحدى المصحات في وضعية صحية صعبة و حرجة وإصابة الرفيق مصطفى الراشدي من هيئة المحامين بمراكش.

وكخطوة تصعيدية لإسقاط قرار فرض جواز التلقيح لولوج المحاكم دعا المكتب الفدرالي لجمعيات المحامين الشباب إلى تنظيم وقفة احتجاجية وطنية أمام محكمة النقض بالرباط يوم الجمعة 24 دجنبر 2021.

طنجة

عمال/ات متاجر "واي كيكي" التركية خطوات نضالية ضد تعسف الشركة

تم تأسيس مكتب نقابي لمستخدمي/ات لشركة/ متاجر "واي كيكي" التركية للملابس بطنجة في إطار نقابة الاتحاد الوطني للشغل. وجاء هذا التأسيس كرد فعل على الظروف المادية والمعنوية التي يعانون منها.ونظرا لتعنت إدارة الشركة في تلبية مطالب العمال/ات وفي مقدمتها إرجاع المسؤول النقابي المطرود والتراجع عن قرار التنقيل التعسفي لثلاثة نقابيين إلى كل من وجدة والناظور وفاس فإن المكتب النقابي قد قرر تنظيم خطوات نضالية ابتداء من 20 دجنبر 2021 تبدأ بحمل الشارات أثناء العمل بالإضافة إلى تنظيم وقفات يومية تنطلق في نفس اليوم من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة مساء أمام باب الشركة المتواجد بالمركز التجاري مرجان طريق الرباط.

للتذكير فان هذه الشركة التركية التي تتوفر على شبكة من المتاجر في المغرب كغيرها من الشركات التركية مثل شركة " بيم" تمنع العمال من ممارسة حقهم في التنظيم النقابي. وبمجرد تأسيس مكتب نقابي تقوم بالانتقام والضغط عليهم للتخلي عن النقابة حتى يخلو لها الجو لاستغلال العمال كيفما تشاء مستفيدة من صمت وتواطؤ الجهات المسؤولة.

تتمة وثيقة .. السودان الأزمة وطريق استرداد الثورة

لشعبنا واستعداده لبذل المزيد من التضحيات في سبيل تحقيق أهدافه الأساسية حول الحرية والسلام والعدالة بالصمود والإصرار على إبقاء جذوة الثورة حية والاستمرار في المقاومة وقد تمثل هذا الفعل الثوري في محطات كثيرة لن يكون أخرها ما حدث في المواكب الباسلة لإحياء الذكرى الثانية لفض الاعتصام والشاهد احتشاد الطاقات والهمم لإنجاح وتسيير مواكب يونيو القادم.

• مراحل الثورة وما لازمها من عثرات وأخطاء:

الثابت أن مجموعة الهبوط الناعم كانت قد اضطرت للتوقيع على وثيقة قوى إعلان الحرية والتغيير تحت ضغط قواعدها وجماهيرها في اللحظة التي بدأت فيها معالم الثورة تتضح، واضطرت أيضاً لاعتماد ميثاق إعادة هيكلة السودان وإعلان الحرية والتغيير برنامجاً للفترة الانتقالية التي أتفق على أن تكون أربع سنوات ثم تم التوقيع على الإعلان الدستوري المؤقت والمقدم من قوى الإجماع الوطني لحكم المرحلة الانتقالية وتمت أيضاً الموافقة على وثيقة نقل السلطة من النظام البائد إلى قوى الحرية والتغيير ووثيقة هيكلة ومستويات الحكم في المرحلة الانتقالية وبذلك كانت القوى السياسية على أهبة الاستعداد لاستلام السلطة وفقاً لهذه المواثيق والمضي قدماً في طريق التغيير الجذري وتحقيق شعارات الثورة، ولكن المجلس العسكري الذي مثل الوجه الجديد للجنة الأمنية برز في الساحة السياسية كحام لمصالح القاعدة الاجتماعية للنظام المباد وحلفائها من الطفيليين الجدد وتم تدخل سافر من دول المحور العربي الإسلامي (الأمارات، السعودية، مصر) لمنع المضي نحو التغيير الجذري، وفي ظل التناقضات العميقة التي برزت بين قوى التغيير حول مضمونه ومداه، جرت العديد من الاتصالات المشبوهة والاجتماعات في الخفاء مع بعض قيادات قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين ومنظمات المجتمع المدني وأصبح من الواضح جداً أن هناك ما يحاك سراً لفرض مشاركة المجلس العسكري في السلطة وحصوله على قيادة المرحلة الانتقالية وتوالت الرحلات ما بين عواصم دول المحور ودولة إثيوبيا ونفذت مذبحة فض الاعتصام بهدف إرهاب الشعب ولجم حراكه الباسل في وجهة ترسيخ أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية وتواصلت حلقات التأمر بتوقيع الوثيقة الدستورية المعيبة وخروج الجبهة الثورية من تحالف قوى الحرية والتغيير تمهيداً للانقلاب الكامل على الثورة عبر اتفاقية سلام جوبا.

لازمت هذه المراحل من عمر الثورة وتجربتنا فيها العديد من الأخطاء ساهمت في مجملها في الوصول إلى نتائج لا تتناسب وعمق الثورة وحجم التضحيات نوجزها في الاتي:

1/ تم الاعتماد في بناء التحالف على قيادات القوى المنظمة والموجودة في الساحة وأدى ذلك لعزل القواعد وخلق فجوة عميقها بينها وبين التحالف القائم الذي تصدى لقيادة الثورة بمعزل عن الجماهير الفاعلة. على الأرض ونتيجة لذلك تحول لتنظيم للنخب ويحمل بداخله تناقضات فصائله حول مستوى ومضمون التغيير المنشود بين مجموعة مشروعي التغيير الجذري والهبوط الناعم ولذلك كان جزء كبير من قوى الثورة الحية تائهاً خارج مراكز صنع القرار. وربما قاد ذلك مع الوقت وتراكم الأخطاء التنظيمية والسياسية إلى رفض معظم القوى الحية والرائدة في الحراك تبني التعامل مع هذا التحالف حتى شارف على الاندثار في الراهن كما بدأ تأثيره في الأحداث ومراكز اتخاذ القرار في التلاشي، ويشكل هذا الواقع المذري خطراً داهماً على الديمقراطية وعلى الفترة الانتقالية نفسها لذلك يصبح من الصائب تصدي قوى الثورة لمهام ملء الفراغ وعلينا التصدي العاجل لواجب تجميع تلك القوى وتنظيمها من جديد.

2/ تم التغاضي عن وجود أعداء الثورة داخل التحالف بعد أن تم قبول دخولهم فيه على الرغم من مواقفهم وآرائهم السابقة المتعلقة بالتغيير بقصد عرقلة العملية الثورية ومنعها من أن تصل إلى مداها.

3/ الدعوة غير المباشرة للجيش للانضمام للثورة دون تحسب لأن قيادات القوات المسلحة منتقاة من ضمن تمكين النظام في القوات النظامية كافة وفى المجتمع للانضمام للثورة أصبحت الدعوة كأنما وجهت للجنة الأمنية فانضمت ويدها ملطخة بالدماء وهى تضمر الغدر بالثوار و بمكتسبات ثورتهم.

4/ طول أمد الاعتصام وتحوله لأداة شبه اجتماعية ووضع كل قوى الثورة في مكان واحد بدلاً من تواجدها في الشوارع حيث يصعب ضربها.

5/ طول أمد التفاوض مع اللجنة الأمنية مع وجود قوى منسقة معها داخل معسكر الثورة أتاح للقوى المتآمرة في الداخل والخارج الفرصة مع العسكر للالتفاف والسعي لإجهاض الثورة..

6/ اعتماد التمثيل عن طريق الكتل داخل قوى الحرية والتغيير مما قضى على مبدأ استقلال المواقف الحزبية وأعطى الأغلبية في الكتلة حق تحديد الموقف السياسي.

7/ الشكل الهرمى لقوى الحرية والتغيير أدى لوجود مجموعة تنفرد بالقرار ووجود المجلس المركزي أدى فعلياً لإزاحة قوى الثورة وحجب صوت الجماهير من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار.

8/ كتلة قوى الإجماع الوطني وعلى الرغم من قيامها على مواثيق معلنة وموقف معلن من مشروع الهبوط الناعم إلا أن بعضها لجأ إلى التنسيق غير المعلن مع قوى نداء السودان مما أضعف الكتلة.

9/ التزم الحزب الشيوعي برأي الاغلبية داخل كتلة قوى الإجماع بدلاً عن الركون إلى نتائج تحليله العميقة لطبيعة المرحلة والفئات الاجتماعية المكونة للقوى السياسية داخل قوى الحرية والتغيير وطبيعة ودور اللجنة الأمنية وكذلك تأخره في اتخاذ الموقف الحاسم الذي يتسق مع رؤية الحزب لخدمة مصالح الجماهير.

ساهم وجود هذه الأخطاء مع عوامل أخرى أهمها الاصطفاف غير المعلن من قبل أعداء الثورة (القاعدة الاجتماعية للنظام السابق وفلوله والأجهزة الأمنية والعسكرية والمليشيات و الأعداء ممن تتفق مصالحهم مع قاعدة النظام) بالإضافة للعمل الاستخباراتي المهول من قبل دول المحور وغيرها ساهم كل ذلك في أن تتشكل سلطة قوامها عسكر ومدنيين، المدنيون فيها إما يعانون الضعف أو أن اختيارهم تم نتيجة ترتيبات سابقة بينهم وبعض الجهات الضالعة في التآمر ضد الثورة ونتيجة لعمل استخباراتي محكم.

هذه السلطة هي الحلقة الثانية من حلقات التآمر على الثورة:

جاءت لتحكم وفقاً لترتيبات سابقة الهدف منها تنفيذ برنامج محدد يحافظ على أداء البلاد لدورها السابق بالاطلاع بأعمال الوكالة لرأس المال العالمي عبر وكلاء إقليميين (تبعية التبعية) والمحافظة على ذات المصالح وارتهان البلاد لآلات توازن القوة الإقليمي والدولي بتوافق مصالح الفئات الحاكمة مع مصالح القوى الإقليمية والدولية لذلك اتسم أداءها بكل ما يدعم هذا الاتجاه وكانت أهم سماته:

* تجاهل كل الخطط الاقتصادية وكل الحلول التي تقوم على الاعتماد على الذات في معالجة الأزمة الاقتصادية بما فيها مقررات المؤتمر الاقتصادي وبدلاً عن ذلك ارتمت حكومة الفترة الانتقالية في دائرة الخضوع الكامل لمؤسسات التمويل الدولية والالتزام بتنفيذ شروطها مع الاستمرار في الاقتراض الذي يعني مزيد من الخضوع لضغوط الخارج وأصبح رهانها مقتصراً على مؤتمرات الدعم (برلين- باريس) التي لا تعني سوى المزيد من الوعود والمزيد من الضنك والفقر والتجويع مع رفع يد الدولة عن العمل الإنتاجي والخدمي بما في ذلك التعليم والصحة لصالح القطاع الخاص المحلى والأجنبي.

* سن القوانين التي تتيح تنفيذ سياسات السوق الحر كاملة وإعمال شروط مؤسسات التمويل الدولية مثل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي ما هو إلا غطاء للخصخصة وإضعاف للقطاع العام وإلغاءه تدريجياً الأمر الذي يؤدي إلى إفراغ مبدأ المواطنة أساس الحقوق والواجبات من محتواه بانتفاء المساواة وإحداث تفاوت واسع في الدخول والقدرة على شراء الخدمات العامة بما فيها فرص التعليم والعلاج وحتى مياه الشرب النقية وفقدان فقراء المزارعين والرعاة أراضيهم وسبل كسب العيش وهجران الأرض تحت تغول واستيلاء الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية.

* فتح البلاد لقوى رأس المال الخارجي الاستنزافي الذي يأخذ ولا يعطي ولا يجدد القوى الاجتماعية للمجتمع ويعمل للإنتاج من أجل الصادر لتلبية احتياجات السوق العالمي ونقل الفائض الاقتصادي للمنتج للخارج تحت الشروط المجحفة للمؤسسات الرأسمالية العالمية مع اهمال تلبية احتياجات الشعب بالداخل وعدم الاهتمام برغبته في الاعتماد على الذات وتحرير إرادة الدولة من الارتهان لدوائر رأس المال الإقليمي والعالمي.

* اختطاف السلام وصياغة نتائجه لتخدم مصلحة حلفائها من قيادات الحركات المسلحة وتمكينهم من السلطة دون الاكتراث للنتائج التي أصبحت كارثية بسبب تجاوز أصحاب المصلحة في السلام وتكوين جهاز دولة إقصائي يقوم على مجموعة صغيرة صلتها بالجماهير ضعيفة وتكاد تكون منعدمة.

* مفارقة الحل الشامل لمسألة القوميات في السودان في إطار معالجة جذور الأزمة التي أنتجتها وتناول خصوصيات كل منطقة وإقليم وقومية في إطار الحل العام والتحضير للمؤتمر الدستوري المقترح في نهاية الفترة الانتقالية بعد تهيئة الظروف وجبر الضرر وضمان مشاركة الجميع لتحديد كيف يحكم السودان وعدالة توزيع السلطة والثروة وإدارة التنوع والمشاركة في رسم ملامح دستور السودان.

* وقف تكوين هياكل السلطة الانتقالية وعلى وجه الخصوص تلك التي لها علاقة بالرقابة على السلطة وإنفاذ القانون والتشريع (مجلس تشريعي- محكمة دستورية - مفوضيات) مع تحويل وثيقة دستور الانتقال إلى نصوص مشرعة ومفتوحة للتعديل متى وكيفما رغبت السلطة وفي ذلك احتقار للدستور والقانون، والاستناد على نصوص الوثيقة المعيبة وتفسيرها وفقاً لرغبة السلطة للتغول على سلطة التشريع وإنتاج حزمة من القوانين تخدم مشروع السلطة وتضمن تنفيذ برنامجها المعادي لجماهير الشعب والمؤدي إلى إفقارهم وتجويعهم.

حكومة التقنوقراط تعمق ازمة النظام

كريم لحسن

يحق للجميع أن يتساءل حول نموذج الحياة الاجتماعية والاقتصادية الذي تسير عليه الدولة المغربية الآن كشكل طبيعي جديد كما يحق ويجب على كل التنظيمات السياسية والنقابية الديمقراطية أن تعلن عن مواقفها

تجاه هذا المسار الذي تتبعه الدولة والخروج من حالة الصمت والذهول الذي أصابها أمام هذا المشهد كل مستوياته والسرعة القصوى في التقدم نحو المسار النيوليبيرالي. مما يشرعن سؤال هل المغرب أصبح أرضية وبيئة ملائمة لتنفيذ المشاريع النيوليبرالية؟ وبطريقة أخرى هل المغرب أصبح مرتعا ونموذج لهذه السياسة النيوليبرالية؟

لقد أثبتت النتائج والوقائع فشل التجارب التي كانت المؤسسات الإمبريالية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتغنى وتتباهى بها كنماذج تنموية في إفريقيا (أبيدجان ودكار) و في أمريكا اللاتينية كالشيلي والأرجنتين.... فكل النماذج التنموية التي رعتها هذه المؤسسات الإمبريالية فشلت، لأن التبعية لا تكرس سوى التخلف والفقر وتجعل الدول التابعة مرتعا للنهب والاستغلال.

إن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي وتخبطه في وحل الأزمات بالنظر إلى المراحل التي قطعها ،دفعته إلى فرض مشاريع وإجراءات أصبحت بموجبه النيوليبرالية مشروعا سياسيا يسعى لإعادة وإعداد ظروف مواتية للرأسمال واستعادة السلطة **Le pouvoir** من طرف النخب الاقتصادية على حد تعبير " ديفيد هارفي"

هذا المشروع يقدم للدول الحاضنة في شكل مشاريع واعدة تنقذ هذه الدول من الأزمات الاقتصادية من جهة ،وتعمل على تحقيق التنمية والرخاء من جهة أخرى. لكنهما يهدفان في واقع الأمر لمنح سلطة أكبر للطبقة الرأسمالية (التكتل الطبقي) لإضافة المجال السياسي إلى حلقة التبعية وإدماجه في دولاب النيوليبرالية تقوده طبقة التيقنوقراط لتحقيق التنمية الشاملة. والحالة في المغرب تبين ذالك بالوضوح مدى عمق التبعية المطلقة والعمل ببرامج المؤسسات المالية الامبريالية اي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (**FMI** و**BM**) بتقبل الدولة المغربية للمبادئ التوجيهية السياسية والاقتصادية لهذه المنظمات حيث سلكت الدولة إصلاحات متسارعة وطويلة الأمد في التعليم والصحة.

إصلاح المعاش وأنظمة التقاعد ونظام العمل بالعقدة وتعميمه على باقي القطاعات العمومية وجعل التوظيف أكثر مرونة وحرمان الطبقة العاملة والمستخدمين من الضمان الاجتماعي ومن حقهم في المعاش والتعويض عن العطل.

هذه الأزمات تولدت عن سياسات الدولة وتبعيتها المطلقة ووفائها للشروط الإمبريالية بتنفيذها للتدابير المقترحة بغاية تحقيق التوازن المالي بخفض وإعادة توجيه الإنفاق العمومي وتحرير التجارة والاسعار وإلغاء القيود والخصخصة المطلقة.

وتمثل اللحظة السياسية بالمغرب بأشد الوضوح تحديا كبيرا للطبقات الشعبية في إطار التبعية الشاملة وهجوما للتكتل الطبقي السائد الذي يمثل اليد الطولى للمؤسسات الاستعمارية وذلك بتنزيل خطط وبرامج نيوليبرالية أشرس من المرحلة السابقة عن كورونا **covid19** حيث أعلنت الدولة حالة الطوارئ وتم التراجع عن الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان على وضعها المتدني وإعطاء الاولوية للقوة غير المحدودة لضمان تنفيذ هذه البرامج وباعتبار مرحلة الوباء فرصة مواتية لتكريس سياستها على الأرض بالحد من حرية التجمعات وحرية التنظيم وحرية الرأي والتعبير لإسكات الأصوات المعارضة و لجم الحركات الاحتجاجية الجماهيرية والنقابية وذلك بنشر سياسة تدعو إلى العزلة وإخلاء المكان والمجال من كل حركة احتجاجية وحضور الدولة بأجهزتها باحتلالها للأمكنة والمجال بشكل عام. حيث أصبحت حالة الحصار ومراقبة الناس في حياتهم الخاصة عبر الموارد الرقمية وغيرها من أشكال السيطرة عادت الدولة كجهاز تسلطي وآلة قمعية.

> وبهذه البرامج كانت الدولة تعد العدة لعودة التقنوقراط والنخب المالية لمنح سلطة واسعة للطبقة الرأسمالية لضمان ربح واستغلال أكبر. وبهذا تكون الدولة قد أصبحت على خط المواجهة مع الجماهير بمواجهة الاحتجاجات

وسمحت الدولة لأرباب العمل بمطلق الحرية في تعميق الاستغلال وإجراء المزيد من التخفيضات في الأجور والتعويضات مما أثر على ظروف العمل والمعيشة للطبقة العاملة وتم تسريح الكثير منهم تحت طائلة الازمة ودون تعويض.

ولاستكمال حلقة التبعية عملت الدولة على تنظيم انتخابات مهنية وتشريعية وجهوية ومحلية في ظل ونفس الشروط والقرارات المفروضة في حالة الجائحة مع السماح بهامش ضيق للأحزاب والنقابات من أجل إنجاح مخطط الدولة بعدما عملت على تفكيك أنظمة التوظيف والقطاعات الاجتماعية الحيوية وإخراج إلى حيز الوجود برامج إصلاحية على المدى الطويل تشمل هذه القطاعات وإعداد مخطط مشروع تنموي يمتد إلى حدود 2035 تتجلى فيه الدولة بكونها هي المعبر السياسي القوي من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي والإشراف والاعداد للاستثمار والمشاريع الكبرى مصحوبا بسياسات التنازل عن الفتات الاجتماعي لتنشيط الدورة السياسية.

وبهذه البرامج كانت الدولة تعد العدة لعودة التقنوقراط والنخب المالية لمنح سلطة واسعة للطبقة الرأسمالية لضمان ربح واستغلال أكبر. وبهذا تكون الدولة قد أصبحت على خط المواجهة مع الجماهير بمواجهة الاحتجاجات، إذ كثف التحالف الطبقي من هجومه على ما بقي من قطاع عام ومكتسبات وعمل على تجريم الاحتجاج وإجبار الطبقة العاملة والمعطلين والطلبة والكادحين والجماهير الشعبية بالتخلي عن خوض الصراع الطبقي والنضال من أجل مطالبهم العادلة في وقت تزداد أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية سوءا بسبب البطالة نقص الدخل وانعدامه والغلاء الفاحش.

وأمام استشعارها بتدهور الظروف المعيشية لعموم المواطنين والجماهير الشعبية عملت وتعمل الدولة على تسويق شعار (الدولة الاجتماعية) بكونها هي الراعي والحامي لشؤون المواطنين وباعتبارها تدرك أكثر من غيرها أسباب الأزمات ويحق لها أن تتصرف لمصلحة المواطنين وفق ما تراه مناسبا بعد بسط سيطرتها المطلقة ،وألغت كل الوسائط السياسية، وبكونها لا تزال تحارب الوباء وانها ماضية في هذا المسار. وأنها نجحت في تقديرها كما تروج في إنقاذ الشعب. اهتمت حكومة التحالف الطبقي بتوظيفها للتسريع وتنفيذ برامجها ونجحت في تركيز الاحتجاجات وحصرها في سقف ما هو إجتماعي بكونه متعلق ومرتبط في إدارة الحكومة وكيفية تصريف سياستها الخاصة ،وليس بأزمة بنيوية ترتبط بنظام سياسي واقتصادي، كما سقنا، قائم على الاستغلال الطبقي. وهذا يظهر في الوظيفة التي تلعبها الحكومة عبر وزرائها التيقنوقراط في إثارة الأزمات حول نظام التشغيل والتوظيف أو في إصدار إجراءات تعرقل وجوده في رحاب الدولة (جواز التلقيح).

في ضرورة استنهاض المشروع الثقافي البديل

تعود الجريدة في عددها هذا للمسألة الثقافية، وتمتح هذه العودة دواعيها أولا من أهمية المجال الثقافي في صيرورة التقدم الشامل للشعوب ،بل قد تكون من ضرورات هذا التقدم ،وثانيا لكون الثقافة كانت باستمرار مواكبة للصراع الطبقي ، ولنا في عدة إبداعات وإنتاجات ثقافية على امتداد تاريخ الصراع الطبقي دليل على ذلك. وتاريخ الصراع الطبقي في المغرب شاهد أيضا، فالمخزن الممثل للكتلة الطبقية السائدة تبنى على مر صراعه مع جماهير الشعب المغربي ثقافة التجهيل والتضليل وتزييف الوعي الفردي والجمعي، وتشجيع الثقافة التافهة ،ونشر الفكر الخرافي ، كل ذلك إبعادا للمغاربة عن الصراع من اجل الحقوق والحريات وضمانا لاستدامة الاستبداد المخزني والفساد والاستغلال الرأسمالي الامبريالي والمحلي . وشحذ لذلك أسلحة تتنوع ما بين الترغيب، بتوزيع سخي للريوع على المثقفين الذين قال عنهم لينين أن هم" أكثر الناس قدرة على الخيانة، لأنهم أكثرهم قدرة على تبريرها "،والترهيب والتخويف بمنع كل أشكال الثقافة العقلانية التقدمية المناهضة للثقافة المخزنية وخلق مختلف أنواع العراقيل أمام انتشارها بين أوساط الجماهير الشعبية . انطلاقا من هذا المنظور للشأن الثقافي كواجهة للصراع الطبقي تهتم محاور الملف بقراءة للسياسة الثقافية المخزنية ،وبتحليل إشكالية المثقف بين الحياد والانحياز ، وبإجابات عن المشروع الثقافي للطبقات ذات المصلحة في التغيير الثوري .

المشروع الثقافي التنويري وآلية المنع المخزني

ح.إ

إن كل حديث مادي ديالكتيكي عن المشروع التنويري وعوائقه المادية والمعرفية والأيديولوجية يتطلب منا اعتماد منهجية تبسيطية ما أمكن لمحاولة فهم مايجري في الحقل الثقافي المغربي وتناقضات الفاعلين فيه وهذا يتطلب الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمشروع الثقافي التنويري؟ وما هي القوى الاجتماعية الحاملة له؟
- ما هي العوائق الأساسية التي تعوق تحقق المشروع التنويري ؟
- ما المقصود بالمشروع الثقافي التنويري؟ وما هي القوى الاجتماعية الحاملة له؟
- ما أقصده بالمشروع التنويري؟ هو كل مشروع للتغيير الفكري هدفه التأسيس لفكر جديد نوعيا يتموقع في إطار مشروع مجتمعي جديد ديمقراطي علماني في خدمة الشعب ينطلق من العوائق البنيوية التي تعطل إمكانية التغيير المجتمعي من مجتمع قديم أهم خصائصه أنه مجتمع عاجز من جهة عن بناء الذات الوطنية المستقلة الممانعة والمسايرة للحضارة العالمية وقيمها الكونية المستقبلية وفي الضد من جهة أخرى البديل الذي يراد بناؤه، ويتجلى هذا القديم فيما يلي:
- العجز عن بناء الدولة الوطنية الديمقراطية ومواجهة الأوتوقراطية المهيمنة؛
- العجز عن بناء الدولة العلمانية ومواجهة الثيوقراطية كسياسة وكثقافة سائدة وكتكلفة إيديولوجية ومالية لتكريس الأوضاع القائمة؛
- العجز عن بناء دولة القانون وعدم الإفلات من العقاب في جرائم المال والسياسية؛
- العجز عن بناء دولة حقوق الانسان الشمولية والكونية؛
- العجز عن بناء مفهوم استراتيجي للهوية المجتمعية وتشجيع التناقضات الشوفينية وسطها واستغلالها؛
- العجز عن بناء تعليم ديمقراطي شعبي علماني علمي وموحد؛
- العجز عن فصل المال عن السلطة؛
- العجز عن بناء رؤية مغاربية وحدوية استراتيجية لبناء قوة إقليمية مستقلة؛
- العجز عن بناء نظام يفك التبعية ويعمل خارج نطاق الحماية الأجنبية المتجددة؛
- العجز عن قيام الدولة ما بعد الكولونيالية التقليدية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المتمحورة حول الذات وخدمة الأغلبية من الشعب وليس أقلية أوليغارشية تبعية؛
- اللجوء في كل مرة إلى "الاجتهاد" في تنويع الحمايات الخارجية مما يؤدي إلى السقوط في ما يشكل العداء الأكبر للشعب المغربي ولمكوناته كالتطبيع مع الكيان الصهيوني (الحماية الصهيونية)؛
- تسييد وطنية زائفة (الوطن = الحاكمين) وعدم الرهان على الشعب والرقي به تعليما وعلما وحقوقا ومجالا وبيئة في التغيير نحن الأعلى...
- إن هذا العجز البنيوي يعبر عن الانحباس الذي يعيشه المجتمع كنتيجة لهيمنة الكتلة الطبقية السائدة التبعية والمناهضة لكل فكر تقدمي أو تنويري حقيقي.

إن مواجهة هذه التحديات يتطلب مشروعا ثقافيا تنويريا ديمقراطيا شعبيا يشكل الحد الأدنى لكل القوى والفاعلين الثقافيين في المجتمع وهذه القوى والفاعلين في المجتمع من فعاليات وجمعيات لا يمكنها أن تهزم القوى الثقافية السائدة والمناهضة للمشروع التنويري الحقيقي إلا بالانخراط في مشروع مجتمعي عام بديل على أنقاض القيم الثقافية الرجعية السائدة السياسية والثقافية وليس في انبطاح لها كلي أو جزئي لها.

إن الأيديولوجية المخزنية تستدمج قيم الحداثة المسوخة والقيم القروسطية المنتقاة للعب على تناقضات المجتمع وتأبيد 'اللامشروع المجتمعي' ، أي الاحتفاظ بالسائد الثقافي الانفصامي والتعايش معه وجعل المشروع المخزني يتمظهر تارة في شكل "حداثي مخزني" وتارة في شكل "أصولي تقليداني مخزني" علما أن الثابت في كلاهما هو التمخزن .

إن القوى الاجتماعية الحاملة للمشروع التنويري هي القوى التقدمية والديمقراطية والحية التي ترى بأن التغيير يسير في الاتجاه المتناقض مع البنيات الثقافية المخزنية ، وحمولاتها المتنافرة في وحدة، وهذا المشروع البديل إذ يعلي من قيمة الانسان والحرية والعقل والعلم والجمال البيئة وحقوق الإنسان الكونية ، ويناضل من أجل جعل الدولة في خدمة الشعب ومصالحه وليس العكس وفصل قيمة المثل الهوياتية الدينية والإثنية عن المخزنة والشوفينية المقيتة والتصهين و عدم جعلها رهينة لها وربط المشروع الثقافي بالمشروع التحرري الشامل .

إن الفرز بين المشروع التنويري المندمج في إطار مشروع مجتمعي شامل الأركان والمشروع التنويري الزائف والمتهافت والانتقائي يكشف لنا تناقضات دعاة التنوير الزائف، فما هي مواصفات "التنوير الزائف" و شطحات داعيته المتهافتة؟

- داعية التنوير الزائف هو ضد "الأصولية المجتمعية" وهو مع تأييد الأصولية المخزنية (البيعة، مفهوم إمارة المؤمنين، السكوت عن المطالبة بالعلمانية بشكل صريح، القبول بالتطبيع مع قوة ظلامية هي الصهيونية، مما يجعل المثقف يعيش تناقضا لا يمكنه الانفكاك منه وعنه ...ويجعله في نهاية المطاف مناهضا لمقومات التنوير الحقيقي؛
- الحديث عن الديمقراطية كمثل مجردة في الهواء والتعايش مع قيم النظام المخزني غير الديمقراطية (مفهوم البيعة وطقوسها المهينة مثلا) والعجز عن نقد البنيات المخزنية التي تكرس الاستبداد الممتد من العصور الوسطى والعمل الحثيث على الاستفادة من فخاخ الريع المخزني المشروط طبعا، مما يؤدي إلى الصمت أو الشماتة نحو مطالب التغيير والمرافعات الجذرية؛
- الحديث عن حقوق الانسان بطريقة تجزيئية مثالية مجردة بعيدا عن نقد الأسس الفكرية والمادية لانتهاكها في الواقع، وبعيدا عن تمثلها كقيم كونية وغير قابلة التجزيء وللاستعمال الدعائي؛
- السكوت عن العلمانية واستبدالها بمفهوم الحداثة الغامض والفضفاض أو بمفهوم آخر زئبقي كمفهوم الدولة المدنية؛
- مسايرة حداثة وتنوير قدري لا إرادي بالابتعاد عن فلسفة التغيير، والاقتراب من مناهج حداثة تفكيكية قد تكون بعض أدواتها مهمة في الفهم لكنها عاجزة عن قيادة التغيير، من خلال الترويج لفلسفة ما بعد الحداثة والدعاية لموت أنساق النظرية الكبرى ، واستهداف الفكر الثوري الماركسي بالانخراط في موجات الدعاية لموت النظرية الاشتراكية والماركسية، بما فيه استعمال معاول الماركسية نفسها لمسخ النظرية، بعد فصلها عن الأطروحة التأسيسية ، وللتشكيك في إمكانية نجاح مشروع مجتمعي مناقض تماما للرأسمالية التبعية وللواقع المخزني ولمشاريعه، وتكريس مسايرة ثقافة الغالب؛
- الدعاية لفصل الثقافة عن السياسية فقط كلما كان الأمر يتعلق بالسياسة المناضلة والمعارضة لنظام الحكم؛
- الحديث عن العقلانية والتنوير في تناقض أوفي تعالي عن الصراع الطبقي، والوقوف عند حدود تنويرية كانطية للقرن 18 و الابتعاد عن المناهج المادية التاريخية في التحليل ، وعن دراسة المجتمعات كتشكيلات اجتماعية تاريخية متحولة. والدعاية لنزوعات فلسفية نتشوية منتقاة ذاتية ولا تاريخية ومثالية وغيرها من التأثيرات الأيديولوجية الزائفة العاجزة عن قيادة المشروع التنويري الديمقراطي؛
- الاعتقاد بأن الحداثة تقتضي الإعلاء فقط من قيمة الفرد والقضاء على كل القيم الجماعية والتضامنية المنبثقة من تاريخنا وتراثنا وما يستتبع ذلك من النظرة اللاتاريخية والتقليد الأعمى للغرب الرأسمالي ولقيمه الرأسمالية التبعية مما يجعل النخب المثقفة تعيش في عزلة قاتلة عن الجماهير الصانعة للتاريخ؛
- احتقار الشعب وتحميله مسؤولية تخلفه وعدم الجرأة على الذهاب بعيدا في تحديد الأسباب والمسؤوليات السياسية عن ذلك، وفي لعب الدور الطليعي في مقاومة التخلف؛
- من تناقضات دعاة التنوير ادعاء بعضهم أنهم ضد التطبيع ومع المخزن في نفس الوقت، وآخرون يروجون أنهم ضد بعض الممارسات المخزنية ويرون في التطبيع حداثة وتقدما وواقعية؛

يتبع ص 13

إشكالية المثقف والسلطة

بين اوهام الحياد وضرورة الانحياز

محمد شويا

"عندما تريد ان تحدد موقفا ضع نفسك و بصراحة في موقع طبقتك" بيرتولدبريخت

" توجد السياسة في كل مكان ولذلك لا يمكن للمثقف ان يفلت منها " ادوارد سعيد

يقول ادوارد سعيد في كتابه الموسوعي المثقف والسلطة " توجد السياسة في كل مكان ولذلك لا يمكن للمثقف ان يفلت منها " معنى هذا أن الحقل الثقافي هو واجهة أخرى تدور عليها رحى الحرب الطبقية ... فصراع الأفكار والمشاريع الثقافية ليس هو فقط انعكاس للصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بل هو متمفصل معه يؤثر فيه ويتأثر به لذلك ليس هناك ثقافة محايدة ولا مثقف محايد، فالطبقات الصاعدة تسعى لتسييد ثقافتها ومشروعها الثقافي الذي يشكل جزءا حيويا وأساسيا من مشروعها المجتمعي البديل للإطاحة بالطبقات السائدة وبمشروعها الثقافي السائد ...

ضمن هذا السياق سنحاول في هذه الورقة أن نناقش علاقة المثقف بالسلطة بين وهم الحياد وضرورة الانحياز والتموقف من خلال محورين: الأول حول واقع الثقافة والمثقف في السياق المغربي، أما الثاني فسنحاول فيه تلمس المداخل الاساسية والضرورية لبناء البديل الثقافي العضوي من داخل الحقل المضاد للسلطة وللثقافة السائدة.

• واقع السياسة الثقافية والمثقف في السياق المغربي :

بصدد السياسة الثقافية:

ظلت المسالة الثقافية في المغرب واقعا سياسيا بارزا سواء من داخل التقليدانية كما تشكلت تاريخيا مع إنشاء نظام المخزن في القرن 16 أو من داخل الحداثوية كما تبلورت خلال أواخر القرن 19 تحت ما يسمى الإصلاحات المخزنية أو خلال الكولونيالية أو ما بعدها.. فتشكل السياسة الثقافية المخزنية من داخل التقليدانية خلال تشكل المخزن (القرن 16) جاءت في سياق عصر الانحطاط خارجيا مع الامبراطورية العثمانية ببعدها الثقافي والديني وعصر النهضة وبعده عصر الانوار في اوربا اثناء تشكل الحداثة السياسية والثقافية والفكرية وحركة الاصلاح الديني.. هذا المحيط الثقافي الخارجي قابله المخزن الثقافي بمزيد من الانغلاق والإغراق في الرجعية حول الفكر الطرقي الإظلامي و الشرفاوية المؤسسة لسلطة المخزن ..

ورغم موجة اليقظة في مصرمع محمد علي باشا والشام مع ظاهر العظم وبروز التيار العلماني مع سلامة موسى وفرح انطوان وعبد الرحمان الكواكبي وقاسم أمين وبروز التيار السلفي التوفيقي مع محمد عبده وجمال الدين الافغاني والشيخ المراغي ورفاعة الطهطاوي وغيرهم.. هذا المد النهضوي لم يكن له اي تأثير على المخزن الثقافي الذي ازداد انغلاقا حول الطرقية بل حاول السلطان سليمان إدخال الحركة الوهابية من الحجاز كما أصدر السلطان عبدالرحمان بن هشام ظهيرا يحرم تدريس الفلسفة ويحصر تعليم المغاربة في ثلاثة كتب فقط هي القرأن وصحيح البخاري ودلائل الخيرات، وقد تأخر إدخال اول مطبعة حجرية للمغرب الى سنة **1871** من تاجر سوسي كما تم اجهاض الوعي الاصلاحي الذي بدأ داخل النخبة التقليدية والتي رفعت مطالب اصلاح التعليم واقرار النظام الدستوري والسماح بحرية الصحافة و التي تم تكفيرها ..

وقد عملت الكلونيالية على إرساء سياسة ثقافية هجينة تجمع بين كل مقومات الثقافة التقليدية الرجعية المخزنية الموروثة عن مرحلة الانحطاط وظلام القرون الوسطى وتكريس الطرقية والشرفاوية وكل أشكال التفكير الخرافي في المجتمع المغربي ..

لقد استندت السياسة الثقافية الكلونيالية على نزعات اديولوجية محافظة تبريرية لسلطة المخزن والاعيان ونزعة حداثوية مست القوانين والمؤسسات السياسية والاقتصادية لخدمة المصالح الرأسمالية العالمية بالمغرب ..

واستمر اعتماد الثقافة الهجينة في مرحلة الاستقلال الشكلي عبر شعار التوفيق بين الاصالة والمعاصرة لتكريس النزعات التقليدية المحافظة المغرقة في الرجعية وإفراغ أي بعد حداثي حقيقي من السياسة الثقافية ومع الأسف حتى النخبة التي كانت مرتبطة بالحركة الوطنية ظلت محافظة عموما في عمقها مثلا الدكتور محمد عابد الجابري كان ضد العلمانية وهي أساس الديمقراطية والحداثة السياسية والمجتمعية كما كان ضد التعدد الثقافي واللساني باحتقاره للغة الامازيغية و تعصبه للبعد العروبي في اللغة والتراث والحضارة، كما ان الاستاذ عبد الله العروي كان يربط نشأة الامة المغربية بنشأة المخزن وظل انتاجه الثقافي والفكري وسيلة للتقرب من السلطة والانتفاع منها ولم يكن نقديا يوما في موقفه من المخزن وثقافته، وكان مولاي بالعربي العلوي ضد أول دستور مكتوب فقط لأنه لم يعط لعلماء المغرب وهو احدهم سلطة تعيين الملك اميرا للمؤمنين ..

وقد استعمل المخزن كل الوسائل لفرض السياسة الثقافية الهجينة وذلك بفرض التعليم الديني في المدرسة والجامعة، كما أغلق معهد علم الاجتماع وقلص حصص الفلسفة وشعبتها في الثانوي والجامعي واستنبت التيار الاسلامي منذ ستينيات القرن الماضي بإدماج الاخوان المسلمين المطرودين من مصر واوكل اعداد برنامج الفلسفة والدراسات الاسلامية لسامي النشار وهو أحد اعضاء التنظيم العالمي للاخوان المسلمين.. وقام بطرد المؤرخ شارل اندري جوليان والذي كان بصدد تأسيس الجامعة المغربية والتقاليد الاكاديمية العصرية بالمغرب .. وفي مراحل لاحقة سيكرس المخزن سياسته الثقافية والأمنية ضد الجمعيات الثقافية المحلية الديمقراطية والتقدمية والتي أنشأها مناضلو اليسار السبعيني لمواجهة سياسته الثقافية وأيضا مواجهة الجمعيات الوطنية المرتبطة بالأحزاب الاصلاحية.. كما منع الاندية السنمائية وحركة المسرح الهاوي والمجموعات الغنائية ومنع بعض المثقفين والكتاب وتم تكفيرهم كما حصل لمحمد شكري (الخبز الحافي) و(الحريم السياسي) للراحلة فاطمة المرنيسي و(موسم الهجرة الى الشمال) للسوداني الطيب صالح و كتاب رشيد ايلال (اسطورة البخاري) كما منعت مجلات مهمة ذات توجه ثقافي نقدي مثل الجسور والزمن المغربي والثقافة الجديدة والبديل ولاماليف وغيرها... وهدم المسرح البلدي بالبيضاء وقاعات السينما وأغلق دور الشباب وبعدها انتقل الى إنشاء المجتمع المدني المخزني وبدأه بجمعيات السهول والجبال والانهار ..

المثقف في السياق المغربي :

في كتابه أزمة المثقفين العرب سنة 1974 بالفرنسية يميز العروي بين نوعين من المثقفين هما المثقف التقليداني والمثقف الثوري أو النقدي على الأقل ويعتبر العروي أن النموذجين يعيشان الأزمة كل من موقعه...

اعتقد ان العروي كان بصدد تحليل ليس فقط أزمة المثقف بل أزمة ومازق الدولة الوطنية الخارجة لتوها من معركة التحرير من الاستعمار وعلاقة المثقف بهذه الدولة الفتية التي هي في حاجة الى النخبة المثقفة لتشق طريقها وماهي مهام المثقف إزاء بناء الدولة وكيف لهذا المثقف بناء علاقات القوة مع الدولة وسلطتها في السياق العربي والمغربي تحديدا ....

لايمكن فهم موقع المثقف المغربي وتأثيره في مراكز القوة والسلطة إلا ضمن تحليل وفهم الجذوروالانتماءات الطبقية وموقعه من الانتاج.. ولا يمكن فهم أدوار النخبة المثقفة وقدرتها على التأثير في مراكز القوى وخلق مراكز قوى مضادة إلا بفهم تاريخ تناقضات النظام الاستعماري وتناقضات النظام التبعي الذي كان قيد التشكل ما بعد الاستقلال الشكلي وخصوصا في مطلع ستينيات القرن الماضي مرحلة صراع حسم السلطة، حيث انشطرت النخبة المنحدرة من الحركة الوطنية ومن صيرورتها إلى اتجاهين:

- **الاول** يتشكل من النخبة المثقفة الهجينة والتي تجمع في تصورها للدولة بين أسس الدولة المخزنية الممتدة في التاريخ وبعض المظاهر الحداثوية وتنتمي هذه النخبة اجتماعيا للبورجوازية المدينية والبيروقراطية المسيطرة على الادارة الموروثة عن الحماية، هذه النخبة كانت هي الاقوى وظهر ذلك في وقت مبكر قبل اتفاق اكسليبان يمكن قراءته من عريضة الاستقلال **11** يناير والتي نصت على فكرتين الاولى الاستقلال بمساعدة فرنسا والثانية بناء ملكية دستورية على طريقة المشارقة في إشارة الى البعد العروبي والاسلاموي وفي تناقض مع نظام سياسي حداثي فعلا ...

اذن هنا تشكل المثقف السلطوي او المخزني والذي سيكرس كل جهده لخدمة الاستبداد المخزني والنظام التبعي الى اليوم، ومن النماذج الواضحة لمثل هذا النموذج نجد رضا كديرة وهو محامي ليبرالي هجين ثم الدكتور الخطيب ابن حركي جزائري مترجم وهو طبيب عميل للمخابرات الفرنسية هو من اقترح امارة المؤمنين الفصل 19 في أول دستور مكتوب وممنوح لشرعنة الحكم المطلق ثم احرضان وافقير ومبارك البكاي لهبيل وكانوا ضباطا في الجيش الاستعماري الفرنسي وينحدرون من الأعيان الامازيغيين وكل هؤلاء سيؤسسون الحزب المخزني والذي لازال قائما وهو جبهة الدفاع عن المؤسسات، وبهذا الحزب حسم المخزن السلطة عن طريق اغتصاب السلطة التأسيسية وفرض الملكية التنفيذية اي المطلقة وانقلب على البرنامج الوطني لحكومة عبدالله إبراهيم ...

- **اما الثاني** فيتشكل من النخبة المثقفة التقدمية او لنقل النقدية لكن بدون وضوح اديولوجي وفي غياب الجماهير وقبول التسويات السياسية كما سيعترف المهدي بن بركة في التقرير السياسي امام المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهذه النخبة كان لها تأثير الى حد ما على بعض مراكز القوى حتى داخل القصر حيث جعلت محمد الخامس يلتزم في العهد الملكي سنة 1957 بتشكيل مجلس تأسيسي يقر دستورا ديمقراطيا وبتنظيم انتخابات ديمقراطية كما عين حكومة قوية برئاسة عبدالله ابراهيم وضعت برنامجا وطنيا قويا من أهدافه الكبرى استكمال التحرر الوطني عبر بناء اقتصاد وطني وإقرار اصلاح زراعي ونظام مالي ومكاتب وطنية للخدمات ... من أبرز وجوه هذه النخبة احمد بلافريج وهو مثقف ليبرالي عصري كان رئيس حكومة واول من وضع اول قانون تأسيسي في المغرب وهو قانون الحريات العامة ثم عبدالله ابراهيم رغم تكوينه التقليدي بجامعة بن يوسف كان شخصية وطنية متفتحة ثم شخصيات أخرى قوية أمثال المهدي بن بركة وعمر بن جلون وغيرهما ..

إلى جانب الجانب النخبة السياسية المثقفة كانت هناك

يتبع ص 10

أزمة اتحاد كتاب المغرب بين الاختزال والعمق

مهدي حلباس

يجمع المتتبعون للشأن الثقافي المغربي على أن أعرقَ هيئة للكتاب والمثقفين المغاربة وهي جمعية : إتحاد كتاب المغرب، يعيش في المرحلة الراهنة أزمة خانقة على كافة المستويات التنظيمية والفكرية والإشعاعية بلغت حدا غير مسبوق من الانحطاط والتدهور والانغماس في الصراعات الشخصية والاتهامات المتبادلة وحرب المواقع وحماية المصالح الشخصية وصل صداها إلى المحاكم وقد كان من النتائج المباشرة لهكذا وضع الفراغ التنظيمي الذي يعيشه الاتحاد منذ مدة ليس بالقصيرة إثر فشل مؤتمره الأخير، وانبثاق لجنة تحضيرية للعمل على إعداد الشروط الملائمة لانعقاد مؤتمر استثنائي، غير أن الأخيرة فشلت في مهامها، وقدم أغلب أعضائها استقالاتهم. مما عمق الأزمة وشل هذه المنظمة الثقافية التي لعبت أدوارا طلائعية في الماضي من خلال انتصارها لقيم التحرر والتحديث الأدبي والفكري والمجتمعي. لكن ما يحز في النفس ويصيب المتتبع للمشهد الثقافي المغربي بصدمة كبيرة ليس ما آلت إليه أحوال اتحاد كتاب المغرب من شلل وفراغ تنظيمي – وهو الأمر الذي كان متوقعا لأسباب سنأتي على التفصيل فيها – إنما مصدر الصدمة الكبرى يكمن في المستوى المنحط للصراع داخل أجهزة الاتحاد ودرجة الابتذال التي تضر بصورة الكاتب والمثقف المغربي وتسيء لتاريخ اتحاد كتاب المغرب، كما تكشف عن غياب الهم الثقافي المرتبط بصراع المشاريع الثقافية والفكرية وتكشف أيضا عن حجم المسافة بين المكانة الاعتبارية التي تبوأها الاتحاد في الساحة الثقافية المغربية، وبين ما آلت إليه أوضاعه من انحراف عن القيم الثقافية الأصيلة وغياب استراتيجية ثقافية تحصن المكاسب واستقلالية المثقف وحريته وتعيد الاعتبار لدور الثقافة والمثقف في الصراع المحتدم في المجتمع.

لعل أغلب من خاض في تحليل الأزمة الراهنة لاتحاد كتاب المغرب، سواء من داخله أو من خارجه غالبا ما يختزل الأزمة في أمور تنظيمية أو إجرائية من قبيل عدم شرعية الرئيس أو انتهاء صلاحية المكتب التنفيذي أو انصرام الآجال القانونية لانعقاد المؤتمرات، أو أن مصدر الأزمة ناتج عن أخطاء فردية أو لغياب تجربة تدبير شؤون منظمة بهذا الحجم لذا هذا أو ذاك وغيرها من التفسيرات. غير أن أزمة اتحاد كتاب المغرب أكبر وأعمق من كل ذلك لكونها أزمة بنيوية عميقة تمتد جذورها عميقا في تاريخ هذه المنطقة وليست وليدة اللحظة الراهنة.

جذور الأزمة:

لتجميع خيوط أزمة اتحاد كتاب المغرب وجب الإلمام بالسياق العام لانبثاق التجربة والمناخ السياسي العام الذي تبلورت ضمنه، ذلك أن المؤتمر التأسيسي الأول لهذه المنظمة الثقافية كان سنة **1960** م وهي الفترة التاريخية التي بدأت تنكشف فيها ملامح الاختيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكم. وهي التوجهات والاختيارات التي خيبت آمال الشعب المغربي وقواه الحية وانزاحت عن أفق انتظارات الشعب غداة استقلاله السياسي، إذ لم تكن تستجيب لطموحات فئات عريضة من الشعب المغربي وهو الأمر الذي عبرت عنه الهبّات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية العارمة وما تلا كل ذلك من احتدام الصراع بين الحكم من جهة والقوى السياسية المعارضة بمختلف أطيافها من جهة أخرى.

ضمن هذا السياق التاريخي الموسوم باحتدام الصراع واتساع رقعته وجبهاته انبثقت مبادرة تهدف إلى لم شتات المبدعين والكتاب المغاربة في هيئة منظمة ديمقراطية ومستقلة تتولى الدفاع عن مصالحهم وتعبر عن طموحاتهم وتصوراتهم لما يجب أن يضطلع به العمل الثقافي والإبداعي من مهام جسيمة في معركة التحرر والدمقرطة والتحديث وذلك من خلال ترسيخ تقاليد ثقافية تنتصر لقيم الحرية والإبداع والتنوير الفكري مع الدفاع عن الوضع الاعتباري للثقافة والمثقف باعتباره صاحب مشروع مجتمعي تنويري.

في خضم هذا المناخ المشحون بالصراعات الايدلوجية والسياسية كان انبثاق تجربة اتحاد كتاب المغرب وهي السمة التي ستلازمه طيلة مساره الذي امتد عقودا . إذ لم يكن ومنذ نشأته الأولى بمنأى عن تبعات هذا الصراع وتداعياته. بل أصبح حلبة له، ذلك أن الهاجس غير المعلن لدى القوى السياسية المتصارعة كان هو الرهان على ضم هذه الهيئة الثقافية وجعلها أداة من أدوات الصراع وذلك بالعمل على وصول مثقفين محسوبين أو متعاطفين مع هذا الطرف أو ذاك إلى قيادة هذه المنظمة باعتباره مكسبا معنويا هاما يجعل من اتحاد كتاب المغرب حليفا سياسيا وازنا ومعتبرا يعزز مصداقية أطراف الصراع لدى الرأي العام نظرا للوضع الاعتباري والرمزي للثقافة والمثقف.

لقد كان من الطبيعي أن ينحاز المثقفون المغاربة في تلك المرحلة من مراحل الصراع إلى صف المعارضة والقوى الديمقراطية والتي كانت ترفع شعارات التحديث والدمقرطة والتحرر وغيرها من الشعارات التي تتقاطع مع ما يصبو إليه المثقف عموما. فصار اتحاد كتاب المغرب تبعا لذلك دعما معنويا كبيرا لقوى المعارضة وقيمة رمزية تضفي على مواقفها مصداقية أكبر وصار شعار استقلالية الإتحاد عن السلطة هو السلاح الذي تواجه به كل محاولات الحكم لاختراق المنظمة أو احتوائها.

غير أن اختزال مبدإ الاستقلالية لدى اتحاد كتاب المغرب في استقلاليته عن السلطة دون بقية أقطاب الصراع ودون بقية أطياف المشهد السياسي والحزبي المغربي جعله يتماهى بالتدريج مع مواقف أحزاب بعينها ثم ارتبط بها إلى أن صار ذراعا سياسية لها تخوض بواسطتها الصراع مع النظام أو مع بقية أطياف المشهد الحزبي. وهكذا فرط اتحاد كتاب المغرب في استقلاليته وضاق داخله هامش الرأي المخالف وصار صدى لصوت حزب سياسي محدد، وهنا تكمن جذور أزمته، ذلك أن التفريط في مبدإ استقلالية هذه الهيئة الثقافية. ستكون له تبعات وتداعيات أخرى لعل أبرزها تخليه عن مبادئ محددة كمبدإ الجماهيرية والديمقراطية.

فإذا كانت جمعية اتحاد كتاب المغرب في الأصل منظمة جماهيرية مفتوحة في وجه عموم الكتاب والمبدعين والمثقفين المغاربة من مختلف الأجيال الأدبية والحساسيات الفكرية والجمالية والإبداعية، فإنها بالتفريط في استقلاليتها وتحولها لذراع حزبية فقدت بذلك بعدها الجماهيري وصار المنطق الحزبي الضيق هو معيار الانتساب إليها وهو نفس المنطق المتحكم في اختيار الأجهزة التنفيذية واختيار الرئيس مع إقصاء غير معلن لمختلف التوجهات الفكرية والانتماءات السياسية المخالفة والإمعان في سد الطريق أمام كل من يدعو إلى انفتاح اتحاد كتاب المغرب على مختلف المرجعيات الفكرية والإثنية والأيدلوجية ومختلف الأجيال الأدبية والحساسيات الفنية والإبداعية والتي تعكس غنى وتنوع المشهد الثقافي المغربي فانتفت بذلك الديمقراطية الداخلية وهيمنت الولاءات الحزبية الفجة الضيقة وصار تبعا لذلك اتحاد كتاب المغرب يميل حيثما مال الحزب الذي يهيمن على قيادته.

وعندما مال الحزب جهة النظام في إطار ما يعرف في التاريخ السياسي المغربي الحديث بتجربة "التناوب"، انتفت حاجة الحزب لذراعه الثقافي ولم تعد لاتحاد كتاب المغرب المكانة التي كان يحظى بها وترك مرتعا للصراعات والتطاحنات وحرب المواقع والمصالح وصم آذانه عن نبض المجتمع وقضاياه المصيرية وعمق بذلك عزلته وانحطاطه. يتضح من خلال التحليل السابق أن أزمة هذه المنظمة الثقافية أعمق مما يتم تداوله أو الترويج له لكونها في المحصلة أزمة مشروع سياسي / حزبي وضع كل بيضه في سلة السلطة السياسة التي كان في الماضي أحد أشد خصومها.

المسألة الثقافية في أطروحات النهج الديمقراطي

آناس عوينات

في ختام آخر مقال كتبته في جريدة النهج الديمقراطي بعنوان "في ضرورة الاهتمام بالمسألة الثقافية" وتحت العنوان الفرعي الأخير: "هل أهملت الماركسية المسألة الثقافية؟" أشرت إلى وجود انحرافين في فهم الماركسية يقودان إلى الادعاء بأن الماركسية أهملت المسألة الثقافية:

"أولهما الفهم البنيوي التجزيئي الذي يتعامل مع الكليانية الماركسية كتركيب لمجموعة من البنى المعرفية المنفصلة، حيث يفصل في الماركسية بين المنهج والنظرية ويقسم النظرية إلى فلسفة وعلم اجتماع وعلم التاريخ وعلم الاقتصاد السياسي..... والانحراف الثاني هو الفهم الميكانيكي لنظرية البنى الماركسية الذي يفصل تماما بين البنية الفوقية والبنية التحتية ويجعل العلاقة بينهما علاقة تفاعل خارجية. يقود هذا الفهم إلى اعتبار الأساس المادي للمجتمع منفصلا عن تمظهرات الوعي الاجتماعي والعناصر الثقافية المكونة للبنية الفوقية فتصبح بهذا المعنى البنية الفوقية منتوجا للبنية التحتية منفصلا عنها وتأثيره فيها يكون تأثيرا موضوعيا مثل تأثير أي مصنوع في صانعه.....هكذا يقود الانحراف الأول إلى جعل الماركسية لا تتناول المسألة الثقافية إلا لماما. بينما يقود الانحراف الثاني إلى جعلها تتناول المسألة الثقافية كقضية ثانوية متأثرة بالصراع الطبقي وغير مؤثرة فيه. بيد أن الماركسية أعلنت حربا مزدوجة على المادية الميكانيكية وفلسفتها التفسيرية وعلى المثالية الفلسفية معا معلنة فلسفة الفعل والتغيير في فهم كلي للمجتمع والتاريخ لا تنفصل فيه بنيات المجتمع عن بعضها إلا في الدراسة بالقدر الذي يسهل تحليل الواقع الملموس، لكن الصراع الطبقي محرك التاريخ والمجتمع لا يدور في بنية بمعزل عن الأخرى ولا يمكن للطبقات التقدمية أن تكسب رهان التغيير إلا إذا وعت ضرورة خوض هذا الصراع على جميع مستوياته إذ لا يمكن تأجيل جزء هو أصلا لا يتجزأ من الصراع الطبقي." انتهى الاقتباس.

لقد ارتأيت أن أستعيد هذه الأجزاء من خاتمة هذا المقال حتى لا أضطر لإعادة طرح هذه الأفكار التي أعتبرها تقديما لما أنا بصدده الآن، و إلا فإني أعتبر مقالي السابق كله "في ضرورة الاهتمام بالمسألة الثقافية " مقدمة لهذا المقال. فإن إحاطة المرجعية الإيديولوجية للنهج الديمقراطي بالمسألة الثقافية هي نفسها إحاطة الماركسية بهذه المسألة، وتجنب الانحرافين الواردين أعلاه ضروري لاستيعاب فهم النهج الديمقراطي للمسألة الثقافية.

فإذا ابتعدنا عن الميكانيكية في فهم نظرية البنى الماركسية، وابتعدنا عن تشتيتية البنيوية في فهم الماركسية. فسنجد أن المسألة الثقافية، أو الفهم الماركسي للثقافة، يخترق بنية الفكر الماركسي بشكل عام. الفهم الماركسي للثقافة الذي تؤطره المادية الجدلية وبشكل خاص نظرية البنى التي تضع أساس الفهم الماركسي للدينامية الاجتماعية. و قد تبلور هذا الفهم في أطروحات النهج الديمقراطي من خلال عرض المسألة الثقافية كقضية صراع أساسية، لا تقبل التأجيل، من قضايا الصراع الطبقي محرك المجتمع والتاريخ.

فبالرجوع إلى نظرية البنى التي تعتبر العلاقات الاجتماعية للإنتاج تشكل البناء التحتي الأساسي للمجتمع الذي يقوم فوقه بناء فوقي فكري و سياسي أو ثقافي بشكل عام. نجد، عكس ما يذهب إليه الفهم الميكانيكي، أن الثقافة تخترق البنيتين معا. فالثقافة بالفهم الذي اعتمده جل الماركسيين انطلاقا من إنجلز و غرامشي، هو نفسه فهم الأنثروبولوجيا التطورية الذي وضعه إدوارد تايلور والذي لم يستطع حتى الفهم التجريدي للأنثروبولوجيا المعاصرة تجاوزه. فالثقافة هي كل مركب من مجموع العناصر المادية والفكرية التي ينتجها المجتمع في تطوره التاريخي والتي تدخل في تركيب وتشكيل بنياته العلائقية الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية. فبهذا المعنى تكون العلاقات والمؤسسات الاجتماعية محكومة بثقافة المجتمع والعلاقات والمؤسسات السياسية والاقتصادية كذلك.

هكذا، لا يصح حصر الثقافة في عناصر البنية الفوقية للمجتمع، فإذا كانت هذه البنية الفوقية تتشكل حصرا من عناصر ثقافية فقط، فإن البنية التحتية نفسها، التي تشكل الأساس المادي الذي تقوم عليه البنية الفوقية، تتشكل من عناصر ثقافية هي نفسها العناصر الثقافية التي تقوم وراء بناء علاقات الإنتاج. فليس اعتباطا ولا عبثا تتحدث الماركسية عن "العلاقات الاجتماعية للإنتاج" ولا تقول "علاقات الإنتاج" بشكل مجرد عن الأساس الاجتماعي لهذه العلاقات، وهذا الأساس الاجتماعي يتحدد انطلاقا من تفاعل بنية نمط الإنتاج القائم مع ثقافة المجتمع التي تشكلت عبر تاريخ تطور أنماط الإنتاج السابقة في تفاعلها ما باقي العناصر الثقافية الفاعلة فيها والمنبثقة عنها.

إن الفهم الصحيح ل"العلاقات الاجتماعية للإنتاج" في تركيبها المعقد هذا، هو الذي يبعدنا عن ذلك الفهم الميكانيكي التبسيطي لعلاقة البنية الفوقية بالبنية التحتية. الذي يفصل بينهما ويجعل العلاقة بينهما علاقة خارجية، وكأن كل بنية منهما تقوم على صعيد خاص منفصل عن الآخر، بيد أن واقع الأمر هو أنهما تقومان على صعيد المجتمع الذي يشكل وحدة متكاملة ومتناقضة. فهذه الوحدة = المجتمع = توحد البنيتين بطابعها الاجتماعي/الثقافي و تركيبهما بنيويا.

من هنا، و من خلال صياغة العلاقة الجدلية بين البنية الفوقية والبنية التحتية للمجتمع بهذه الطريقة، التي تعيدنا للفهم المادي الديالكتيكي لعلاقة الفكر بالواقع. يمكن أن نفهم جيدا العلاقة بين المستويات الثلاث للصراع الطبقي (السياسية و الإيديولوجية و الاقتصادية) فالصراع على المستوى الاقتصادي الذي يدور داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج، فكما يحكمه مسلسل الإنتاج و نمطه، يحكمه أيضا الطابع الاجتماعي لهذه العلاقات، وهنا بالذات يأتي دور الصراع السياسي والإيديولوجي من داخل البنية الفوقية,

هكذا تخترق المسألة الثقافية كل مستويات الصراع الطبقي. فحتى العمل النقابي الذي يبدو ظاهريا وكأنه فعل اقتصادوي صرف، يتطلب فعلا ثقافيا يعمل على إزالة المثبطات الثقافية لنضال الطبقة العاملة ضد عدوها الطبقي، هذه المثبطات التي مهما اختلفت مرجعيتها الاجتماعية (دين أو عادات وتقاليد أو قوانين ...إلخ) فهي تشكل عناصر ثقافية من عناصر الثقافة السائدة التي تعمل على إخفاء طبيعة التناقض بين العمل والرأسمال. والعمل النقابي يبقى ملزما بدخول المعترك الثقافي عبر عمليات التعبئة والتحريض، والتي ليست سوى عمليات إجلاء هذه الغشاوة الثقافية عن أعين الطبقة العاملة.

إن اهتمام النهج الديمقراطي بالمسألة الثقافية، ليس ترفا فكريا وليس اهتماما بمسألة ثانوية. بل هو وعي بأهمية الثقافة المتزايدة في الصراع الطبقي. المتزايدة بفعل التحولات التي يعرفها المجتمع الرأسمالي جراء التقدم التكنولوجي في مجال الإعلاميات، والذي توظفه الرأسمالية بشكل متزايد في بناء المثبطات الثقافية للنضال الطبقي، وفي تسييد الثقافة الليبرالية وثقافة الاستهلاك والترف النيوليبرالية في وسط أوسع فئات المجتمع وحتى أشدها بؤسا، وفي تعميق استيلاب الطبقة العاملة وتقزيم أفرادها أمام الآلة الذكية الجبارة القادرة على تجاوزهم ، وفي خلق خوف وهمي من هذا التقدم التكنولوجي يجعل العامل يرتبط عاطفيا بسيده الباطرون، ذلك الأب الحنون، الذي سمح له بالعمل لإطعام أبنائه رغم إمكانية الاستعاضة عنه بالآلة.

إن الاهتمام بالمسألة الثقافية ينبع من ضرورة التصدي لهذا الهجوم الثقافي النيوليبرالي الشرس.

تتمة مقال إشكالية المثقف والسلطة بين أوهام الحياد وضرورة الانحياز

نخب اخرى فنية ورياضية وأكاديمية وغيرها، وقد عمل المخزن على ترويض المثقفين وتدجينهم واخضاعهم عبر سياسة العصا والجزرة ..

2 - المداخل الاساسية والضرورية لاستنهاض البديل الثقافي وانخراط المثقفين الديمقراطيين في عملية التغيير:

- إرهاصات المثقف الملتزم : وحدة اليسار السبعيني من اثار اشكالية الثقافة ودورالمثقف من داخل الحقل المضاد للثقافة السائدة وللمثقف السلطوي او المخزني ..

اثيرت المسألة الثقافية في بلادنا أساسا داخل نقاشات وسجالات اليسار السبعيني خصوصا الحركة الماركسية اللينينية المغربية ... ومن أهم القضايا التي كانت مطروحة في نقاشاتنا للمسالة الثقافية، اشكالية المثقف الملتزم والمثقف العضوي والمثقف الثوري ودوره في الصراع من أجل التغيير والهوية الثقافية والتعدد الثقافي والثقافة الشعبية والبديل الثقافي ..هذه القضايا كلها مهمة لكن المثقف الثوري أو العضوي كما طرحه انطونيو غرامشي كان هو موضوع ليس فقط النقاش بل نموذج المثقف البديل الذي سينخرط في مسلسل التغيير الثوري .. وهكذا عمل جزء من اليسار السبعيني على بناء أمثلة للمثقفين الثوريين من داخل التنظيمات الذاتية للجماهير خصوصا وسط الشباب المتعلم والعامل وأيضا غير المتعلم و لم يكن المثقف العضوي هذا الا العمل الجمعوي الديمقراطي والمستقل والجماهيري وهكذا انشئت الجمعيات الثقافية المحلية من أجل ثقافة ديمقراطية وتقدمية تنشط من داخل دور الشباب والفضاءات العامة، كما تم تأسيس الحركة المسرحية الهاوية وهي حركة غنية وثقافية قوية موازية للمسرح الاحترافي والرسمي وقد كان اب الفنون مدرسة مهمة لشعب السبعينيات كما تأسست الاندية السينمائية في كل المدن والاحياء .. وخرجت الى الوجود مجلات لازال اشعاعها الى اليوم، هذه الحركة الجمعوية الثقافية والفنية القوية والتي تحدت سنوات الرصاص ستستمر الى أواخر تسعينيات القرن الماضي عبر أساليب مخزنية مقيتة منها القمع و المنع والسجن وتدمير البنيات التحتية الأساسية كهدم المسارح وقاعات السنيما واهمال دور الشباب وتسليعها فيما بعد .. كما تم منع المجلات والكتب وقهر الكتاب والفنانين واضطهادهم ومحاكمتهم ...

عناصر استنهاض المثقف والفعل الثقافي من داخل الحقل المضاد :

لامشروع بديل للتغيير دون خلفية فكرية وثقافية تشكل بوصلته وترفع من وعي الجماهير وتحررها لإبداع مقومات تحررها ومن أهم المداخل الأساسية للبديل الثقافي يجب إحياء الحركة الجمعوية الثقافية الديمقراطية والمستقلة والتقدمية ثم النضال من أجل فرض الاستثمار في البنيات التحتية الثقافية والرياضية في المدن والبوادي أيضا إنشاء المكتبات والتضامن من أجل اقتناء الكتب وتهييء فضاءات القراءة ودمقرطتها واهمية انشاء مراكز البحوث والدراسات والتظاهرات الثقافية والامسيات الشعرية والإبداعية والصبحيات للاطفال.. استثمار الثورة الرقمية لإنشاء مكتبات رقمية وعقد ندوات ولقاءات ثقافية وفنية عبر الوسائط الرقمية..

تونس بين كماشة الشعبوية والظلامية والدساترة

علي الجلولي

***انقلاب سعيد لا مصلحة للشعب فيه.**

تتسم الأوضاع في تونس بتفاقم عناصر الأزمة العامة بمختلف أبعادها. فعلى المستوى السياسي تتجه الأوضاع أكثر نحو انفضاح شعبوية قيس سعيد الذي راهن على السخط الشعبي من حكم حركة النهضة وحلفائها طيلة العقد الفارط، وقد صاغ خطابا تحريضيا ضدها وضد نتائج حكمها مما جعل لفيفا واسعا من الجماهير ومن القوى السياسية والمدنية والاجتماعية تلتف حوله منذ 25 جويلية الجاري، لكن الصبر نفذ والإجراءات التي وعد بها لم تجد طريقها للتنفيذ، بل أن الحاكم الجديد سرعان ما تحول إلى ظاهرة خطابية أرهقت الشعب بالترميز والإلغاز دون أي فعل على الأرض، فلم يقع إيقاف فاسد واحد ولا مساءلة مشبوه واحد في قضايا منشورة وتشغل بال الناس مثل قضايا الاغتيالات السياسية والتسفير إلى بؤر التوتر والتمكين واستغلال النفوذ وخلق الأجهزة الموازية الأمنية والمالية والتربوية والجمعياتية والتي تهم أساسا حركة النهضة وحلفائها. في الوقت الذي يتصاعد الخطاب الشعبوي ضد الحزبية والنقابات والنخب والدستور، وفي الوقت الذي يستثني كل الفاعلين السياسيين يناقش كل تفاصيل القرار مع مندوبي الدول والمؤسسات المهيمنة رغم الخطاب حول السيادة الوطنية والشعبية، وفي الوقت الذي تعهد فيه أن تكون الفترة الاستثنائية لمدة شهر قابل للتمديد شهرا آخر، لم يفصح سعيد عن السقف الزمني لتنفيذ أجندته الا يوم 13 ديسمبر الجاري وهي أجندة تمتد على عام آخر لتكون الفترة الاستثنائية عاما ونصف في الجملة. هذا وقد اصدر سعيد يوم 22 سبتمبر مرسوم التسيير المؤقت للسلط العمومية (المرسوم 117) الذي منح فيه لنفسه كل السلطات دون حسيب ولا رقيب ولا إمكانية للطعن في قراراته.

لكن الواضح والأكيد أن قيس سعيد ماضي باتجاه نسف كامل المنظومة السياسية الناجمة عن دستور جانفي 2014 واستبدالها بمنظومة جديدة هو الآن بصدد وضع حجراتها الواحدة تلو الأخرى (قانون انتخابي جديد ونظام رئاسي ودستور جديد ذي نزعة محافظة) معتمدا في ذلك على الأجهزة العنيفة للدولة

في المقابل من ذلك ما انفك هذا التمشي الذي يعتمده يدفع أوساطا متزايدة إلى التباين والابتعاد عنه بعد أن كان طيف واسع يدعمه ويسند انقلابه.

***القنبلة الاجتماعية تنتظر الانفجار.**

إن أخطر ملف في وجه سعيد ومساندي انقلابه هو الملف الاقتصادي والاجتماعي، فتونس تمر اليوم بأعمق أزمة اقتصادية منذ أكثر من ستين سنة وهي على شفا الإفلاس. فجميع المؤشرات تؤكد أن الاقتصاد التونسي بكل مستوياته (الاقتصاد المادي والمالي والنقدي الخ...) يسير نحو الانهيار. فالمديونية بلغت نسبة غير مسبوقة (100 % تقريبا من الناتج الداخلي الخام) ونسبة عجز الميزانية مرشحة لأن تكون مع موفى هذه السنة أكثر من 10 % وقيمة العملة المحلية في أحط مستوياتها (الأورو يساوي 3دينارات ونصف تقريبا) ونسبة عجز الميزان التجاري مرشحة في ضوء النتائج المسجلة في النصف الأول من هذه السنة لأن تكون أكبر مما كانت عليه السنة الماضية. على خلفية ذلك (وغيرها من المعطيات الاقتصادية والسياسية) نزل التصنيف السيادي التونسي إلى درجة "ج" مع ملاحظة "بلد ذو مخاطرة عالية" وهو ما كان إلى جانب عوامل أخرى سببا في انسداد أبواب الاقتراض الخارجي من الصناديق الدولية ومن السوق المالية العالمية والبنوك الخاصة. وقد أكد مشروع الميزانية الجديد الذي اعتمدته حكومة سعيد على أن الشعبوية ومهما تخفت وراء شعارات وطنية واجتماعية إلا أن حقيقتها تنكشف بسياستها وتوجهاتها التي لا تختلف في شيء عن كل الخيارات الطبقية اللاوطنية واللاشعبية الذي ظلت سائدة منذ عقود، ويتجه قيس سعيد إلى تجميد الأجور والانتدابات وتحرير الأسعار وخوصصة عديد المؤسسات وتجميد عديد الاتفاقيات مع النقابات وهو ما ينذر بشتاء أسخن من سابقيه، وهاهي النذر بدأت تتوسع من احتجاجات الأحياء الشعبية واستعداد قطاعات وازنة للإضراب (البريد يومي 19 و 20 جانفي) وهاهي المركزية النقابية تصرّح على رؤوس الملأ أن الميزانية الجديدة لن تمرّ وأنها مستعدة لمعركة كسر العظام مع حكومة الرئيس.

إن المزيد من تدهور المقدرة الشرائية لعموم الشعب التونسي وتفاقم نسب التضخم المالي وانهيار الإنتاج واختلال الميزان التجاري وتعطل الاستثمار كليا تقريبا بما يعني توقف خلق ثروة ومواطن الشغل سيفجر في وجه قيس سعيد جماهير واسعة عقدت عليه أمل الخلاص واتضح لها في نهاية المطاف انه لا يملك ما يقدم لها غير الخطب ولا شيء غير الخطب الجوفاء وعصا القمع ورصاص الغدر التي رفعها في المدة الفارطة أمام محتجي جهة "عقارب"من ولاية صفاقس الذين رفضوا تحويل بلدتهم إلى مصب للنفايات.

***موقف حركة النهضة وسلوكها.**

اتسم سلوك حركة النهضة عموما بالحذر وعدم الاتجاه للتصادم مع قيس سعيد بما رجح عند عديد المتابعين أن صفقة ما عقدت سواء في تونس أو من الأرجح خارجها مع الفاعلين الإقليميين الذي ظل سعيد يتواصل معهم رغم ارتباطه العضوي بالمحور السعودي/الإماراتي/المصري، لكن علاقته بالمحور القطري/التركي لم تنقطع، وآخر ما صدر عن تركيا هو مساندتها لخارطة الطريق التي أعلنها سعيد مؤخرا لإدارة الفترة الاستثنائية. إن عدم تعرض قياديي النهضة ووزرائها وإطاراتها التي تربعت في مفاصل القرار الإداري...إلى أي نوع من أنواع المساءلة أو تحريك الملفات يثير أكثر من سؤال حول حقيقة استهداف سعيد للنهضة وبما يؤكد قراءتنا أن الصراع بين الطرفين هو صراع حول الصلاحيات والنفوذ والمصالح لا غير، هو صراع شقي منظومة رجعية وعميلة وفاسدة من أجل وضع اليد على القرار والأجهزة. هذا وقد ارتبك موقف حركة النهضة التي أطيح بها وهي التي كانت تتربع على البرلمان والحكومة، فأصدرت عديد البيانات تتفهّم "الحركة التصحيحية" وتدعو سعيّد "للحوار" ولم يلتحق باعتصام زعيمها أمام البرلمان في الساعة الأولى للانقلاب إلا نفر قليل، لتتوخى بعد ذلك تكتيكا جديدا يتمثل في التحرك الجماعي ضمن فعالية "مواطنون ضد الانقلاب" التي ضمّت شخصيات قريبة منها، فيما سحبت وجوهها القيادية المرفوضة شعبيا، فيما ذهب جزء من قياديها وأعضائها الانسلاخ من الحركة الأم داعين الغنوشي إلى الانسحاب من كل نشاط عمومي أو حزبي باعتباره عنصر توتر. إن حركة النهضة أميل اليوم إلى منطق "انحني حتى تمرّ العاصفة" والى استدرار أي تسوية مع حاكم قرطاج شرط عدم فتح ملفاتها الكبرى (الاغتيالات،التسفير،الأجهزة الموازية..)وفي الوقت نفسه انتظار أي فرصة سانحة للبروز على الساحة وهي تعي جيدا حجم الصعوبات التي يعيشها سعيد اليوم وغدا. ان هذه الحركة الرجعية التي أزيحت من رأس الدولة مازال لها نفوذ في أجهزتها ومازالت تُوظّف كورقة من ورقات الدوائر الخارجية، لذلك فهي تشكل خطرا داهما إضافة إلى الخطر الجاثم المتمثل في الشعبوية اليمينية التي اختطفت جهاز الحكم، لذلك فان قطاعا متناميا من شعبنا هو اليوم بصدد الاقتناع أن الموقف السليم هو مناهضة الشعبوية وسدّ الباب أمام عودة حركة النهضة وأيضا الحزب الدستوري سليل حزب التجمع الدكتاتوري. إن مصلحة تونس وشعبها هي في توجهات وطنية ديمقراطية شعبية تكرس السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والسلطة الشعبية. دونا عن ذلك ستبقى تونس وشعبها تحت نير خيارات تعمّق التبعية والاستغلال والفساد.

الإنتاج الثقافي النسائي بين التمرد والمحافظة

زينب السايح

تعتبر أحد أهم القواعد المؤسسة للتصور المادي للتاريخ أن لأي بنية اجتماعية بنية فوقية لها تعكس الواقع الاجتماعي المعاش. هذه البنى الفوقية التي ماهي إلا تجسيد للفكر وللثقافة والفن والقيم بماهي إلا انعكاس للأساس المادي في صراعه الدائم بين القديم والجديد. لذا من الطبيعي أن نجد هذه البنى الفوقية تحمل في داخلها تناقضات وصراعات تتأثر

بالصراع الدائر على مستوى الطبقات الاجتماعية. فينعكس هذا الصراع بدوره على البنية الفوقية ضد الثقافة السائدة المهيمنة.

وإذا كانت النساء عبر التاريخ يخضن صراعا من أجل حقهن في الوجود ضد الهيمنة الذكورية التي تحكمت لقرون في مفاصل التاريخ. فإن التاريخ لم ينصفهن ،باعتبار أن كل التاريخ كتبه الرجال، الشيء الذي أدى لأن يمحى أثرهن من التاريخ، لعدة اعتبارات ثقافية اقتصادية وقيمية ساهمت في إجهاض أي تطور للعمل الثقافي والأدبي والرمزي النسائي عبر التاريخ. مما حتم على النساء أن يكتبن تحت أسماء ذكورية كالكاتبة الفرنسية جورج ساند التي أنتجت العديد من المؤلفات باسم ذكوري مستعار. كما تمت سرقة إبداعات نسائية من طرف ذكور كما وقع مع ماريا آنا موتسارت شقيقة المؤلف الموسيقي أماديوس موتسارت الذي أخذ العديد من المعزوفات لأخته الموهوبة التي حرمت من العزف بحكم الأعراف الأوروبية المحافظة آنذاك.

خلف الاضطهاد النسائي عبر التاريخ ترسبات ثقافية وذهنية مازالت سائدة إلى يومنا بأشكال مختلفة وإن خفت حدتها بفضل نضالات الحركة النسائية عبر العالم. حيث ساهم النضال النسائي في إزالة التمايزات والفوارق بين الجنسين في المجالات الثقافية والأدبية والفنية كما عرى واقع التهميش والاستلاب الذي تعانيه النساء خاصة في أوطاننا العربية والمغاربية.

وبما أن الثقافة هي مرآة المجتمع، فسنجد تطورا غير متكافئ ما بين المجتمعات الأكثر تقدما حيث النساء انتزعن حقهن في الوجود والتعبير وما بين مجتمعاتنا التي تتطور بخطى جد بطيئة، وهذا راجع لطبيعة النظام الحاكم الباطرياركي الذي يستبد ويسيد ثقافته المشجعة للفكر الذكوري الرجعي ولثقافة الاستلاب والتفاهة على حساب الفكر التنويري التقدمي المتقلصة مساحة تواجده،الشيء الذي يفسر سبب انحسار الإنتاج الثقافي بشكل عام في المغرب ،الذي يعاني البؤس والحصار نتيجة السياسات المستهدفة لقتل الثقافة التقدمية والفكر النقدي والفن الملتزم الذي يخدم الإنسان ويترجم تطلعاته، في حين تم تكريس ثقافة الاستلاب والجهل أو التطرف عبر مختلف وسائل الإعلام من خلال إنفاق أموال طائلة على المهرجانات لصناعة التفاهة. ومن العوامل المسرعة للخراب الثقافي، لايجب ان ننسى تهميش التعليم وتحويله من حق إلى خدمة مؤدى عنها والفاقد لأي مضمون علمي وحضاري، فانتج لنا جيلا من الضباع كما جاء على لسان المفكر والسوسيلوجي المغربي محمد جسوس في صرخته الشهيرة.

إن التخريب الذي لحق الثقافة دفع بالعديد من المثقفين والمثقفات إلى اللجوء إلى المهجر حيث هناك احترام نسبي لحقوق الإنسان وصيانة الثقافة وتشجيع المثقفين/ت والمبدعين/ت والاعتراف بهم/هن، ومن الأسماء البارزة نذكرالفقيدة نعيمة البزاز المعروفة بكتاباتها حول الدين والجنس، ليلى السليماني، ليلى العلمي، نادية الدكالي، غيثة الخياط الأديبة والصحفية والفنانة التشكيلية طبيبة أطفال وتشغل أيضا منصب أستاذة علم الأنتربولوجيا بجامعة كييتي بإيطاليا، وكذا المخرجة الفقيدة ذات الجنسية المغربية الفرنسية دليلة النذري التي أنتجت أعمالا كثيرة عن الواقع المغربي وخاصة واقع النساء.

> كما أن هناك نساء استطعن أن يشقن طريق الكتابة والفكر بتحديهن للواقع، فبصمن بانتاجاتهن التاريخ الثقافي ليس المغربي وفقط وإنما العالمي ونذكر على سبيل المثال الباحثة السوسيولوجية فاطمة المرنيسي التي تعتبر من أبرز الكاتبات المغربيات،

كما أن هناك نساء استطعن أن يشقن طريق الكتابة والفكر بتحديهن للواقع، فبصمن بانتاجاتهن التاريخ الثقافي ليس المغربي وفقط وإنما العالمي ونذكر على سبيل المثال الباحثة السوسيولوجية فاطمة المرنيسي (1940. 2015) بالكتابة حول قضايا المرأة والإسلام والمساواة بين الجنسين في ظل تطور الفكر الإسلامي، فأسست بذلك لرؤيا جديدة ومنفتحة فيما يتعلق بمكانة المرأة في هذا الفكر، رؤيا تمخضت عنها عدة كتب ودراسات مثل "الإسلام والديمقراطية"، "الحريم السياسي، النبي والنساء"، و"هل أنتم محصنون ضد الحريم؟".

كما نجد أيضا الكاتبة سمية نعمان التي تعرف بجرأتها في مناقشة الطابوهات وكذا دفاعها المستميث عن حقوق المرأة والأمهات العازبات. اشتهرت بكتابها "بعيدا تماما عن العفة" حول الحياة الجنسية، الذي تصدر قائمة المبيعات بالمغرب وخارجه. هي الآن تشغل منصب أستاذة متخصصة في علم الاجتماع بكلية الآداب التابعة لجامعة الحسن الثاني بالبيضاء. كما ان هنالك العديد من النساء السوسيولوجيات أمثال رحمة بورقية، خلود السباعي، أسماء بن عدادة، زهرة الخمليشي، فاظمة أيت موس واللائحة طويلة.

نساء اخرياء أبدعن في مجالات أخرى مثل أسماء المرابط الباحثة في قضايا الإسلام والمرأة والملقبة بصوت المرأة المسلمة الجريء ،حيث ساهمت في انتاج العديد من الكتب التي خلفت ضجة في الأوساط المحافظة 'النساء والرجال في القرآن: أية مساواة" وكتاب " **المرأة والإسلام، الطريق الثالث**" وكتاب "الإسلام والمرأة: أسئلة غاضبة".

ومن الشاعرات اللاتي خلفن انتاجا ماديا نذكر على سبيل الحصرالشاعرة والقاصة ثريا السقاط التي كتبت "منادل وقضبان" و "رسائل السجن". كما نذكر الشهيدة سعيدة المنبهي التي كتبت من وسط الزنزانة بالأظافر والدم قصيدتها "تذكروني بفرح فانا وان كان جسدي بين القضبان الموحشة فان روحي العاتية مخترقة لأسوار السجن العالية". حكيمة الشاوي هي الاخرى الشاعرة المتمردة والمناضلة التي كتبت عن آهات الانسان المغربي وتطلعاته. ومن الجيل الجديد نذكر الروائية والشاعرة الجريئة فتحية مرشيد وفاطمة الافريقي.

إذن هن كاتبات وأديبات وصحافيات لمع صوتهن في عالم الثقافة ،منهن من أنصفهن التاريخ ومنهن من طالهن النسيان، لكنهن تركن انتاجا غير مادي زاخر في نقل الحكاية الشفهية التي انتقلت جيلا عن جيل. هناك من منهن حافظن على إنتاج نفس الثقافة السائدة وبقين تحت الوصاية الذكورية، وهناك من تمردن على الأعراف وكسرن جدار الطابوهات والصمت، فرسمن طريقا آخر في الكتابة والتعبير فتركن بصمتهن لأجيال اخرى عبدن لها الطريق نحو التحرر والابداع والخروج عن المألوف.من أجل بناء الإنسان وبناء مجتمع آخر متنور وممكن.

المثقفون والمؤثرون الاجتماعيون

آدم روبي

لقد عرفت الثقافة في القرن الحالي تحولات عديدة واكبت التطور التقني والتكنولوجي الذي عرفه العالم في العقدين الأخيرين، تميزت تلك التحولات بضعف الدلالة التي كان يحملها مفهوم الثقافة في القرن الماضي، اعتبارا لارتباط هذا المفهوم بثورات التحرر الوطني أو بالمفاهيم القومية أو الدينية أو العرقية..الخ. بل أصبحت التمثلات التي يمكن أن نتخيلها من هذا المفهوم مرتبطة بشباب وشابات يخلقون محتوى بصري ذا معنى وتأثير معينين، وكل ما كان معناه بسيطا وسلسا وسهل الفهم كل ما كان تأثيره أعمق

فالمثقفون الجدد في هذا العصر هم "اليوتوبرز" و رواد تويتر وفايسبوك و "المؤثرون الاجتماعيون" عموما، الذين يتابعهم الملايين من الشباب حول العالم في البداية، وبعد ذلك أصبح يتابعهم ملايين البشر، هؤلاء المؤثرون الذين يتحدثون في مواضيع مختلفة، هم استمرار للمثقفين التقليديين الذين تحدث عنهم المفكر الايطالي انطوني غرامشي، فالمثقفون عموما هم فئة ظهرت منذ أن انقسم المجتمع الى طبقات، بعد أن حدث انفصام بين العمل واللعب، بين الفائدة والمتعة، بين الصناعة والفن، حينئذ اقتصرت الثقافة على فئة فقط عوض أن تشمل جميع الفئات، وعملت كل الطبقات التي سيطرت على قوى المجتمع الاقتصادية على السهر على هذا الفصل بين الثقافة والعمل، حتى يبقى دور المثقفين هو إلقاء الكلام و دور الجماهير الأخرى تلقيه. غير أن بعد هؤلاء المثقفين عن الجماهير لا يعني حيادهم عن صراع الطبقات؛ بين الجماهير والفئات المسيطرة في المجتمع، بل إنهم كانوا قريبين دوما من تلك الطبقات الحاكمة ومدافعين عنها بشكل أو بآخر.

إن هذه التحولات التي عرفتها الثقافة، أفرغتها من قيمتها الحقيقية والتي تكمن في الرفع من الوعي الجماهيري والالتحام بالطبقات المسحوقة، وأصبحت سلعا رقمية، هدفها تحقيق أكبر عدد من المشاهدات لتحقيق قيمة تبادلية نقدية، يمكن أن تكون أكثر من القيمة التي يحققها العامل بعمله طوال شهر من العناء والتعب، فكما يقول المفكر الماركسي السوري بوعلي ياسين: "من سخرية القدر ان تكون اسعار السلع الكلامية اعلى من اسعار السلع الحياتية، وما هذا إلا لأن ليس العمال من يحددوا اسعار التبادل، بل الطبقة المتسلطة".

إن مهمة المثقفين العضويين اليوم في نظري هي أولا تفسير هذه الازمة التي تعيشها الثقافة في يومنا، والدعوة لإعادة الارتباط بين المثقفين اليساريين والجماهير وتوحيدهم في جبهة ثقافية، لنشر ثقافة جماهيرية، تستلهم الشعب وتخدمه، يكون هدفها مجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية المنشود، الخالي من تعالي ثقافة على أخرى، وليس فيه فئة مثقفة متميزة وممتازة عن بقية الشعب.

انتصار لليسار وهزيمة للفاشية في الشيلي

حسن عمامي

حقق المرشح اليساري غابرييل بوريك عن تحالف الكرامة اليساري نجاحا تاريخيا في الانتخابات الرئاسية في الشيلي بفوزه بنسبة 55.8٪ من الأصوات على اليميني المتطرف خوسيه أنطونيو كاست من الجبهة الاجتماعية المسيحية الذي حصل على 44.19٪ من الأصوات.

وقد فاز بوريك اثر تشكيل تحالف الكرامة الذي يضم أحزاب شيوعية واشتراكية ديمقراطية وحركات اجتماعية بالإضافة إلى أحزاب دينية ذات توجهات يسارية والمتأثرة بلاهوت التحريري.

بالنسبة للكثيرين في تشيلي ، يمثل بوريك صوتا لانتفاضة 2019 الشعبية وقد وعد بالوفاء بالمطالب الرئيسية التي أثيرت خلال الاحتجاجات ، مثل زيادة إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية ، والضرائب التصاعدية على الشركات والأثرياء ، واستبدال نظام التقاعد غير المتكافئ الذي يديره القطاع الخاص في البلاد. كما التزم بإصلاح جهاز شرطة كارابينيرو سيئ السمعة بسبب انتهاكاتهاالجسيمة لحقوق الإنسان وقمعها للاحتجاج الاجتماعي.

وبعد إعلان النتائج ، نزل مئات الآلاف من التشيليين إلى شوارع العاصمة سانتياغو للاحتفال بفوز بوريك والاستماع إلى الخطاب الأول لرئيسهم المنتخب. وفي خطاب النصر ، شكر بوريك المواطنين على دعمهم الساحق وانتصاره الباهر.كما أعرب عن امتنانه للمرأة التشيلية ، التي دعمته بقوة لأنها تخشى أن يؤدي فوز كاست إلى انتكاسات كبيرة في حقوقهن. وقال "أشكر نساء بلادنا ، اللواتي نظمن أنفسهن في جميع أنحاء البلاد للدفاع عن حقوقهن المكتسبة بشق الأنفس" ووعد بأنهن سيكونن "أبطال" في حكومته التي ستترك وراءها مرة واحدة وإلى الأبد الميراث الأبوي لمجتمعنا.

وقد جدد بوريك التزامه بمكافحة تغير المناخ من خلال تعزيز الاستثمار الأخضر، وكذلك الحد من التفاوتات الصارخة في البلاد من خلال توسيع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وإصلاح أنظمة التقاعد والرعاية الصحية في البلاد. وقال: "نحن نعلم أنه ما تزال هناك عدالة للأثرياء ، وعدالة للفقراء ، ولن نسمح للفقراء بمواصلة دفع ثمن عدم المساواة في تشيلي".

وأكد أن "احترام حقوق الإنسان هو دائما التزام لا يتزعزع ، وأنه لا يمكننا أبدا ، لأي سبب من الأسباب ، أن يكون لدينا رئيس يعلن الحرب على شعبه. وبالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان جدد التزامه بالبحث عن الحقيقة والعدالة والتعويض وضمان عدم التكرار".

تتمة مقال المشروع الثقافي التنويري وآلية المنع المخزني

- الانخراط في الريع الثقافي من خلال سياسة تدجين المثقفين والسماح لبعضهم بسرقة الزمن التربوي والثقافي والمتاجرة في الحقل الثقافي؛

- السكوت أمام القضايا الكبرى لشعبنا وضعف أو انعدام التضامن مع المثقفين والصحفيين والحقوقيين والسياسيين والنقابيين الذين يتعرضون للقمع والمحاكمات والاعتقال.

- ما هي العوائق الأساسية التي تعوق تحقق المشروع التنويري ؟

يعتبر القمع والمنع الموضوعي والذاتي آلية من آليات فرملة المشروع التنويري الحقيقي ومنه:

- القمع المخزني للمشروع الثقافي التنويري؛

- المنع الذي يطال حرية الرأي والتعبير: منع أو مضايقة إنشاء واستمرار صحف وجرائد معارضة رغم ما يعج به حقل النشر والتوزيع من تعددية كمية، ومحاكمة الأقلام الحرة والمستقلة. ومحاكمة المدونين والتجسس على المثقفين المعارضين واستعمال البحث المحيطي لعقاب المعارضين وحرمانهم من التمكن من حقوق معلومة، ومنع تأسيس الجمعيات المستقلة ومضايقة القائمين عليها، وإغلاق وتسييج الإعلام العمومي والقاعات العمومية في وجه الرأي المعارض أفرادا ومنظمات؛

• الاستقطاب للمثقفين: أو الأطر بواسطة أنواع متعددة من الإغراء والريع والمناصب و"قتل" المثقفين والفنانين بإعطائهم مهام إدارية أو مناصب مقابل الصمت والدوران في دائرة إعادة الإنتاج، ومكافأة السكوت والدفع نحو شرعنة السياسات القائمة بل نحو تاعياشت ونحو تبرير التطبيع مع "الحماية الصهيونية" والعمل الحثيث على التطبيع مع التطبيع ومحاولة محو الذاكرة المقاومة، والانخراط في تأجيج العداء ودق الطبول بين المجتمعين المغربي والجزائري؛

- تجفيف الينابيع :العمل الحثيث لسنوات على تجفيف الجامعة ومنظماتها التقدمية من الأطر التقدمية والديمقراطية والحاملة لمشروع تنويري في تناقض مع البنيات السائدة ومحاولة تفكيك الأسس الفكرية والتنظيمية والديمقراطية لمقاومة الشبيبة التعليمية، وطرد الجمعيات التقدمية والتنويرية من دور الشباب ودور الثقافة والتوجس منها بل وصل الرفض لأنشطة ذات طبيعة فنية وبيئية وتربوية وحقوقية موجهة للأطفال والشباب ، وتقديم بعض الكتبة ومحرري الانشاءات كمثقفين و كفاعلين جمعويين والنفخ فيهم وتسييد الرأي الوحيد والسماح له بالتجول فيها.

• التحكم المطلق في المناهج و البرامج التربوية و الثقافية و الدينية و في رسم غاياتها و مضامينها، و تحويل الحقل الثقافي و الديني إلى حقل لإعادة إنتاج ثقافة الاستسلامو الخنوع و الترويج والتطبيل والمدح للقيم الرجعية المخزنية سواء في وجهها "الحداثي" أو " التقليداني".

• استبطان القمع والمنع الذاتي :

يستبطن العديد المثقفين افرادا وجماعات من المحسوبين على حقل التنوير الزائف جزئيا أو كليا القمع "الموضوعي" فيصبح جزءا من تكوينهم ويلجؤون إلى التبرير للتراجع عن المبادئ باسم "الخبزة" والحق في الترقي الاجتماعي مما يجعل تناقضات المثقفين المحسوبين على المشروع التنويري لا حد لها ومن بين مظاهر ذلك:

- الانسحاب الصامت أوالشامت من حقل المشروع التنويري الديمقراطي التقدمي بمفهومه النسقي؛

- قبول التعايش مع التناقضات في الحقل الفكري والثقافي ثم التركيز على نقد المجتمع والابتعاد أورفض نقد المؤسسات والبنيات المنتجة للثقافة السائدة؛

- التقوقع نحو الذات والنفخ المرضي فيها والعيش في أبراج عاجية وهمية؛

- تحويل التنظيمات إلى تكتلات ذاتية لا روح فكرية فيها؛

- الدسائس بين النخب المثقفة وعدم التواضع الفكري والمعرفي؛

- ضعف أخلاق الاختلاف رغم الحديث عنها في كل مناسبة؛

- الرغبة في الترقي الاجتماعي عبر شبهات الحقل الثقافي...

- استغلال الحركات الهوياتية الدينية والإثنية لتبرير الانخراط في الواقع المخزني وأهدافه في مجال الفكر والثقافة والتربية كليا أو جزئيا؛

- مسايرة موجة التطبيع طمعا في الريع المادي والرمزي الملطخ بدماء الأبارتايد الصهيوني.

• على سبيل الختم لهذا المقال:

إن مقاومة الثقافة السائدة وتقوية المشروع التنويري الديمقراطي البديل ستبقى رهانا استراتيجيا لأن تحليل البنيات وتغيير الذهنيات أمر مطلوب من جميع المثقفين أفرادا و جماعات منظمة، ذلك أن المثقف الحامل للمشروع التنويري البديل عليه أن يرى ما يجري في مسام المجتمع ويستعمل مباضع التغيير بالانخراط في مشروع مجتمعي شامل وواضح الأهداف والخطط .

المثقف

"ذلك الكائن النوعي"

أبو مها ونزار

احتفى الفلاسفة ومؤرخو الأفكار بانتقال الإنسان من الطبيعة إلى الثقافة احتفاء استثنائيا، إلا أن المفهوم كان و مازال عصيا على التحديد الشافي، الكافي، الجامع، المانع نحو ما يردد المناطقة.. وهو لا يحظر المجازفة الساعية إلى ملامسة أهم خصوصيات المثقف، ومعاييره، ولاسيما المثقف اليساري بما يمتلك من منزع تثويري، ديدنه رؤيا العالم الممكن، العالم البديل حيث تتحقق انتظارات الشعوب المؤمنة بالقيم الكونية، من قبيل: الكرامة، الحرية، العدالة الاجتماعية، المناصفة..

وغني عن البيان أن هذه الثقافة-الدريئة la culture-cible ليست معطى جاهزا، أو موروثا، أو ممنوحا، إذ يحتفرها العمال والفلاحون و عموم الكادحين، وهم يواجهون أعداء التغيير، وخصوم التنوير، وإن استنفروا كل ما أوتوا من عدة وعتاد. ولم يفت جيوب مقاومة التغيير أن تخطب ود الثقافة المهادنة التي تنبطح، وتدجن في أول اختبار، كما يعترف رواد علم النفس الاجتماعي، ومنهم د. مصطفى حجازي، في كتابه "الإنسان المهدور"، فلم تلبث الأنظمة المستبدة أن وظفت الثنائية المعروفة: الوعد (الترغيب) /الوعيد (الترهيب) إلى حد الاستوزار والاستشارة. وقد سبق أن رصدت أعداد جريدة النهج مفهوم "المثقف العضوي"، الذي صاغه أنطونيو غرامشي، لذلك لن أعيد قشدة تلك الأعداد، على الرغم من أن الضرورة تدعو إلى تجذير المفاهيم، ألم يقل: «Deleuze» وصديقه "Guattari" : "إن الفلسفة هي إبداع المفاهيم"؟!

وللمتسائل أن يتساءل عن المشروع الثقافي القمين ب "إقدار" المجتمع على تجاوز العوائق

التي تحاول إحباط التغيير، وهو مجتمع اللاسيد، واللامسود، مجتمع الإبداع بامتياز، بلا نشاز.

ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أن هذا المشروع ليس في حل من القراءات الناقدة المحايثة، التي لا يفوتها حتى ما تقذى به العين.

إنه مشروع يؤمن ب "المثاقفة" الواعية، و يؤمنها (الهمزة مفتوحة) دونما تشرنق حول الذات، مما ييسر له تجريب أدوات منهجية قد تكون غير معهودة.

وفي تقديري أن العودة إلى المقروء الورقي هي أوجب الواجبات الحضارية، على الأقل قبل "تسويق" الكتاب الإلكتروني". ولن تكون عودة سائغة لأن النشر الحالي بالمجتمعات التي تنخرها "سوسة" البؤس الثقافي بات مرتهنا في أغلبه بالولاءات سواء أكانت بالقوة أم بالفعل.

هكذا يغدو "المثقف" مثقفا موظفا " تحت الطلب"، يبرر الفظاعات السياسية، بل لا يأسف، ولا يخجل إن تحول إلى طبل و مزمار، يلمع أحذية الاضطهاد و/أو "يلعقها"، لهذا وذاك لا مناص من تعداد المتاريس وتعميقها ليصد المثقف الحقيقي زوابع خصوم الإنسان، ويبصم بأصابعه العشرة على حضور وازن، فاعل، فإذا هو شاهد وشهيد، بجماهيره الكادحة سعيد.

ولعل الموضوع يثير تساؤلا مركبا، رئيسا، هوبإياز: هل من مهمة جديدة على المثقف المحين أن ينجزها قبل غيرها وإذا كانت محددة فكيف يمكنه تفعيلها؟.. الظاهر أنها مهمة النقد التي لا تكتفي بالمساءلة والتقويم، وإنما تشفع (بضم التاء) بالقوى الاقتراحية كأن تصوغ الاستراتيجيات، والسيناريوهات بآلياتها ومداخلها بعيدا عن الارتسامات العفوية، والانطباعات الجنينية التي ترضع أثداء الانفعالات فتكون ضحية التسرع.

وقد علمنا المنطق الأرسطي أنه إذا كانت المقدمات فاسدة، فإن النتائج تكون هي أيضا فاسدة.

وهو في الحالات جميعها ينحو نحو الموضوعية على الرغم من نسبيتها الضاربة في العلوم الإنسانية، ولا بأس أن ينفتح المثقف الناقد مغترفا من المناهج التجريبية التي أضحت معتمدة حتى في العلوم السياسية، وليس في البحوث التربوية فحسب..

ولم (بكسر اللام وفتح الميم) لا يستأنس بالآخر الذي يجرد الدارس من صفة "باحث" إن هو لم ينشر عددا معينا من البحوث/المواد في السنة الواحدة.؟! ومن المفارقات العجيبة أن أستاذا جامعيا يدرس علم التصريف العربي (علم الصرف) بينما أنجز بحث الدكتوراه حول التصريف الفرنسي، ولو تعلق الأمر باللسانيات المقارنة لكان ذلك مسوغا..!!

من أغرب سلوكات المتثاقفين أنهم مهووسون باستعجال مفهوم التخصص قبل أن يحين قطافه، والأحجى هو التعميم الذي يتحول كمه إلى "كيف"، ولك أيها القارئ في تخصص الطب ما يؤكد هذا الذي أوردته، فالتخصص الطبي مسبوق لا محالة بالطب العام.

وحبذا لو أننا آمنا ب"مختبرات"القراءة/الكتابة، المؤازرة بعلم الوسائط la médiologie »

الوان صاخبة

عبداللطيف صردي

لما كنت مدرسا.تعجبني كل تعابير التشكيل من الوان صاخبة وزوايا تكسوها العتمات ومنعرجات سائبة.ودوائر تذكرني بتلك التي تنشأ وانا اطوح بحجارة في برك اسنة. ونقط التلاشي .ونقط الضوء والظلال. والغيوم تحث سيرها شمالا .تظهر أشباح سريالية. ارى فيها ذلك المفتش القاسي التقاسيم ومحفظته المتورمة ومعطفه الأسود الطويل.يبغضني لاني في نظره ذلك التيس الامرد .يختم تقاريره التي تصف حجرة الدرس البئيسة. استاذ هادئ جدا.ربما كان يغبطني على سكينتي التي تراكمت عندي او لذي لاني اقمت دهرا بجوار مقبرة لالة مباركة.فاقتسمت معها ذلك السكون. لا يخرجني عن شرودي الا نباح كلب او اتان تمر على مريرة يمتطيها فلاح بئيس .ويخط المتعلمون مأدن ايلة للسقوط تغص بطائر البجع او الخطاف الذي يحمي عشه في الاعالي.لكن للرياح العاتية في الخريف لغة مخاتلة ومقاتلة تكتسح قش التبن. لكن طائر الدوري كان أكثر حكمة حينما يؤنسنا تارة ويزعجنا تارة اخرى في سقف الفصل.لكننا لا نعيره اهتماما لشغبه في حصة الرسم.وكان قرص الشمس يبزغ كخبز الفلاحات المجدات ثم يستوي فوق الفصول المركبة حتى يمنحها نصيبها من الدفء التي افتقدته في ليل الفرعية الحالك .ثم يتهادى ذلك القرص حتى يعود برتقاليا بعد انصراف الصبية.وارهف السمع لرياح ومذياع في حجم كف اليد.

التقافة والتغيير

"في بعض محنة المثقف الناقد "

نور الدين موعابيد

يطول الغبن الشأن الثقافي في المجتمعات غير الديمقراطية لاسيما إذا كان هذا الشأن يزعج بآلياته الناقدة السلطة السياسية وبطاناتها مما يجعلها ترغي وتزبد محاولة احتواءه وتدجينه، حتى إن عادت بخفي حنين، تجر ذيول الخيبة عبأت ما تمتلك من افتراء وتخوين وتجريم، بل إنها لا تتلكأ في استنفار النظريات التي تخدم مصالحها الضيقة، من قبيل "نظرية" المؤامرة، أو الثالث المرفوع وفق المنطق الصوري الأرسطي، ملخص ذلك ما استندت إليه السياسات الأمريكية الأمبريالية بصقورها وحمائمها: إما أنت معي، أو أنت مع الإرهاب !.

..لكن الكدح الذهني (الثقافة) لا يجيز للمثقف التقدمي الانبطاح والاستسلام محققا قول الشاعر/الروائي ناظم حكمت:

إن لم أحترق أنا

وإن لم تحترق أنت

وإن لم نحترق جميعا

فكيف للظلمات أن تصير ضياء؟!

وقول تشي جيفارا: "إن الطريق مظلم حالك، فإذا لم نحترق أنا و أنت، فمن سينير الطريق؟!"

هكذا يبدو المثقف متصدرا الطليعة، قوي الشكيمة، لا يسترضي الحاكم العربي نحو ما يقول محمود درويش في رائعته "مديح الظل العالي":

واسحب ظلالك من بلاط الحاكم العربي

حتى لا يعلقها وساما"..

ومن ثمة فإن ما يزعمه بعض المثقفين من اعتزال وبرجعاجية مجرد هذيان لا يسمن ولا يغني من جوع.

إن من يبخس فعالية "الثقافة الهادفة" في تغيير الهياكل المهترئة لهو كمن "يخط على الماء، أو يضرب في حديد بارد"!! .وتؤكد هذا الاستنتاج دروس التاريخ المعاصر بما لا يدع أي مجال للشك و/أو التشكيك.

وربما يتناسى "المثقف" السالب أن اللاموقف موقف، لذلك حسبي هذه الهمسة في أذنيه قبل أن يصيبهما الوقر والصمم. ومن المفارقات أن المثقف غير الملتزم قد يعبر من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين،فلا يبدي أدنى تردد في ذلك التحول المقيت،الذي يفقد صاحبه إنسانيته، وبدل أن يكون قائدا يغدو مقودا (بفتح الميم) ،مشلولا فاقدا القدرة على بناء الكفاية الاستراتيجية les savoir-êtres..

ضيف هذا العدد من جريد النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه للمسألة الثقافية، هو الرفيق رشيد برقان ، عضو النهج الديمقراطي بمراكش، أستاذ اللغة العربية حائز على دكتورة في البلاغة وتكامل المعارف، مهتم بالمجال الثقافي والعمل الجمعوي وبتحليل الخطاب.

نحاوره حول الواقع الثقافي ودور المثقف في المرحل الراهنة وأهمية المسألة الثقافية في أي مشروع يطمح للتغيير ولتشييد المجتمع البديل.

1 يتسم الوضع الثقافي بسيادة فكر يكرس نظرة شمولية ماضوية أو ليبيرالية فجة تمتح أحيانا من تراث نكوصي يقوم على اغتيال الفكر النقدي أو اعتقاله في حيز ضيق في أحسن الأحوال. وهذه الهيمنة الثقافية هي تجلّ لسيطرة طبقات ريعية متحالفة ومتخلفة من الإقطاع والبورجوازية الحضرية. فكيف للمثقف الذي يحمل مشروعا نقديا تجاوز هذه المنظومة الثقافية المحنطة؟

في بداية الحديث أشكر جريدة النهج الديمقراطي على انفتاحها على الفعاليات المناضلة والتي لاتزال تكافح من أجل صوت تحرري تقدمي نقدي مستنير للمثقف. كما أني أصادق على التحليل الذي تقدمتم به؛ حيث إن المتراس الأساسي الذي لايزال يمتلكه المثقف اليوم هو الوعي النقدي بوصفه الضمانة الوحيدة لفاعليته وتفرّد خطابه. والحصانة التي تمكّنه من الانفلات من الخطابات الهجينة سواء تلبست لبوسا ليبراليا أولبوسا ماضويا تراثيا. ولعل السبيل الوحيد الذي يبرز الآن في الأفق، والذي يمكنه تجاوز هذه الهجانة المنحطّة هو سيرورة من البناء والهدم لأسس الثقافة القائمة الآن؛ أي بناء ثقافة بديلة سمتها الأساسية الإبداع والتحرر من التقليد؛ تقليد الماضي المتحفي الذي لا يتوانى عن تمجيد الماضي فقط لأنه ماضي. وكذلك التحرّر من تقليد الحداثة الاستهلاكية التي لا تخلق إلا كائنا منبهرا بالآخر، وغير قادر على اكتشاف ذاته وحاجياتها. كما تتّسم هذه الثقافة بالالتصاق بهموم الطبقات الحية الفاعلة في المجتمع، عبر تحويل معاناتها إلى صمود وإصرار ومواجهة.

2 شكل اتحاد كتاب المغرب عنصرا في الصراع الطبقي الثقافي في مراحل من تاريخ المغرب،ما السياق الذي ساهم في هذا الدور؟ وما الأسباب التي أدت إلى الانتكاسة التي يعرفها الاتحاد حاليا؟

أعتقد أن فكرة الاتحاد جاءت في مرحلة تجاذب بين الدولة وامتدادات الحركة الوطنية في إطار سعي كل منهما لاكتساح الساحة الثقافية باعتبارها هي التي تشكل الأفق العام للتفكير العام في المجتمع. وهكذا نستطيع أن نقول إنه في اللحظة التي كان فيها اليسار قويا كانت موجة العمق في المجتمع يسارية ثقافيا، وكانت الفعاليات الثقافية تسير في هذا الأفق. ولكن بمجرد دخول المغرب مرحلة التناوب التوافقي وفشل هذه التجربة اندثر اتحاد كتاب المغرب، ووصل إلى الأفق المسدود خصوصا عندما هيمنت على دواليبه فعاليات انتهازية وصولية أفقدته بريقه وتألقه.

واليوم أعتقد أننا بحاجة إلى الروح التي خلقت اتحاد كتاب المغرب أكثر من حاجتنا إليه كإطار. أي إننا وأكثر من أي وقت مضى بحاجة لإطار مجمع للمثقفين ليدافعوا عن حرية التعبير، ويساهموا في نشر أفق تنويري يسود فيه التفكير النقدي، ويرسخوا مبادئ التنوع والاختلاف الثقافيين. وأن يعطوا الأولوية لتسليط الضوء على معاناة الفئات المسحوقة، وأن يساهموا في محاربة الظلم والفساد، وأن يناصروا القضايا الإنسانية العادلة. وهنا لا تهمّنا التسميات بقدر ما يجب أن ينصب الاهتمام على المحتوى الفعلي الذي سوف يروّج له هذا الإطار.

> العمل السياسي المناضل يجد أسسه الصلبة في عمل ثقافي يهيئ الأرضية المتينة والقادرة على إزالة الغربة التي يعيشها العامل والكادح

3 تعتبر الثقافة أحد مجالات المقاومة الشعبية والصراع الطبقي،ما تشخيصكم للمقاومة الشعبية الثقافية في المغرب في الظروف الراهنة؟

أظن أن المقاومة خاصية من خاصيات الانسان، وهي تبرز بقوة كلما تعرض للقهر والظلم. وتاريخ الشعوب ينبئنا عن العديد من أشكال المقاومة الشعبية التي بدأت صغيرة بسيطة ولكنها ما فتئت تكبر ولا تتوقف حتى تحقّق أهدافها. وقد عرف المغرب موجة مقاومة قوية إبان حركة 20 فبراير. وقد تجسدت في أشكال فنية بسيطة وفي الآن نفسه عميقة. ويمكن هنا التوقف عند السخرية وعملية التحويل النقدي للخطابات التي تهدف فضح بعض الخطابات الرسمية وتبرز تهافت بعض الأفكار السطحية المبررة للظلم والاستبداد. كما يمكننا ذكر عمليات استثمار الوسائط الاجتماعية لبث بعض الصور أو المشاهد الفاضحة أو التعبيرية الجريئة وترويج الشعارات. ولكن للأسف لم تصل بعد موجة المقاومة هذه إلى الأشكال الفنية الرصينة مثل المسرح أو الرواية أو القصة، مثلما كان عليه الحال خلال ستينيات وسبعينيات القرن الفارط. كما لم تتبلور هذه المقاومة في شكل حركات فنية، أو موجات تعبيرية ينتجها مثقفون وتحتضنها الجماهير. والمجال الوحيد الذي تطور وفق إيقاع خاص به هو الأغنية خصوصا المتماهية مع ظاهرة الراب بوصفه شكل تعبيري ساخط يستثمر حقد الشباب على أوضاعهم ويصوغها في تعبيرات حاقدة أيضا.

4 يتجه تنظيم النهج الديمقراطي نحو إعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ما تقديركم لموقع الثقافة في الإطار النظري والنضال العام للنهج؟

يجب أن نلح هنا على فكرة أن الثقافة على الرغم من مركزيتها في نضال أي حركة سياسية لاتزال مهمشة، ولا يتمّ إيلائها الأهمية اللازمة. وذلك لأن حامل همّ العمل السياسي مشغول باللحظة الآنية ويبحث عن النتائج القريبة والسريعة. في حين أن إيقاع العمل الثقافي ثقيل وغير مباشر،ويهتم بالأسس والمبادئ أكثر من اهتمامه بالنتائج السريعة. ولكن العمل السياسي المناضل يجد أسسه الصلبة في عمل ثقافي يهيئ الأرضية المتينة والقادرة على إزالة الغربة التي يعيشها العامل والكادح بين ما يعيشه من استغلال وما يطمح إليه من تحرّر. وهنا ستكون من المهام المركزية للنهج الديمقراطي أن يهيئ الأرضية الثقافية التي سوف ينغرس فيها فكر الطبقة العاملة، بوصفها ثقافة مجابهة الظلم ومواجهة الاستبداد، ومحاربة الفساد، وبناء شخصية عقلانية متنورة مكافحة تتطلع نحو مستقبل يضمن العيش الكريم لكل فئات المجتمع بشكل منصف وعادل. ولكي تنزّل هذه الشعارات على أرض الواقع يجب أن يعمل النهج الديمقراطي على خلق ديناميات ثقافية متعدّدة تصبّ كلها في خلق موجة عمق مجتمعية أساسها التحرّر، والعقلانية، والإبداع، ورفض كلّ أشكال التقليد

وحينما نؤكد على الديناميات فإن هذا يعني العمل على الأقل على ثلاث محاور أساسية أولها خلق إطار مجمع للمثقفين التقدميين، وثانيها خلق إطارات محلية وجهوية متمركزة حول مهمّة محدّدة أو حول نشاط ثقافي واحد. أما ثالثها فيتعلّق باستثمار الفرص التي تتيحها إمكانيات التشبيك والدخول في علاقات مع إطارات تتواجد فيها الطبقة العاملة، ولكنها لا تشتغل على أقف ثقافي كالنقابات مثلا. أو بصيغة أخرى يجب أن نتواجد في قلب الحركة الثقافية لخلق بديل ثقافي عمالي، ونفس الحماس يجب أن نوصل هذا المنتوج إلى القوى العاملة في مواقعها.

" المتصهين الجديد "

نادر الصفدي

منصور عباس: يُشعل غضب الفلسطينيين بتصريحات صادمة ومفاجئة عن إسرائيل.. اتهامات قاسية وهجوم عنيف ودعوات لمحاربته.. ماذا قال؟ وهل تصريحاته نهجًا جديدًا لكسب ود الاحتلال وطلبًا لمنصب في الحكومة الإسرائيلية؟.

.. أشعل عضو الكنيست الإسرائيلي منصور عباس، حالة من الغضب الفلسطيني لم يسبق لها مثيل ضده، بعد إدلائه بتصريحات مثيرة للجدل،

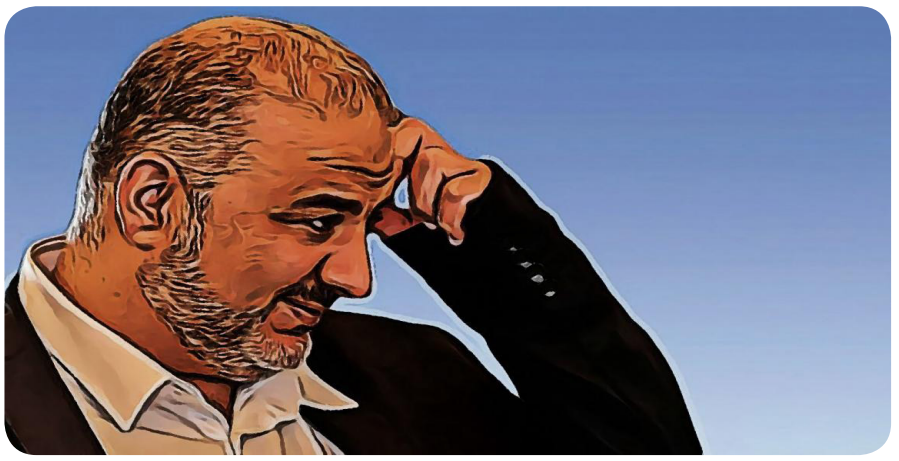

تُخالف تمامًا النهج الفلسطيني الثابت، وتتعارض مع المبادئ الأساسية الموضوعة في التعامل مع إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية.

منصور فاجأ الجميع بتصريحات صادمة حين أكد اعترافه رسميًا بما يسمى بـ"يهودية الدولة"، لتنهال بعد تلك التصريحات عليه الانتقادات من كل حدبٍ وصوب، فيما وصل الهجوم الحاد الذي يتعرض له إلى حد تسميته بـ"المُتصهين الجديد".

وكان منصور عباس قال خلال مشاركته في "مؤتمر إسرائيل للأعمال"، الذي تنظمه صحيفة "غلوبس"؛ إن "دولة إسرائيل وُلدت كدولة يهودية وهكذا ستبقى، نحن واقعيون. ولا أريد أن أوهم أيّ أحد. والسؤال ليس ما هي هوية الدولة وإنما ما هي مكانة المواطن العربي فيها".

ولم يسبق لنائب عربي في الكنيست أن أدلى بمثل هذا التصريح، إذ يرفض الفلسطينيون مطلب إسرائيل الاعتراف بها "كدولة يهودية"، تمسكا بحقوق العرب داخل الأراضي المحتلة عام 1948، بجانب حق عودة اللاجئين.

وأعتبر عضو القائمة العربية الموحدة، محمود مواسي، تصريحات النائب منصور عباس والتي يؤيد فيها يهودية الدولة الإسرائيلية بالتعيسة وغير الموفقة وتسيئ لعرب الـ 48 وللحركة الإسلامية الجنوبية التي ينتمي إليها.

وأكد النائب مواسي أن تصريحات عباس، تتوالى يوما بعد يوم في الانحدار، في محاولة منه لكسب ود الحكومة الإسرائيلية ورضا الشارع الإسرائيلي اليهودي لكسب منصب سياسي، موضحاً أن عباس يطمح أن يكون وزيرا في حكومة " نفتالي بينيت" لذلك حسب الاتفاقية الائتلافية بينه وبين الحكومة، انه ضمن له نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة ولكنه حتى اليوم لم يعين في هذا المنصب.

وأشار إلى أن عباس وبعد تصريحاته العنصرية، يتوجه الى الكنيست وجهاز الأمن العام طالباً تقديم الحماية له، لذلك ستبدأ حراسة على "منصور عباس" 24 ساعة من أجل حمايته من أبناء شعبه، ومن بعض اليهود الذين رغم هذه التصريحات لا يخفون عداءهم لعباس ولفكرته ولمبادئ الحركة الإسلامية التي يدعي انه منتسب إليها.

وقال النائب مواسي: "نحن نريد حقوقنا ننتزعها ولا نساوم عليها ونحن نريد هذه الحقوق كاملة وغير منقوصة او مشروطة ولذلك نقول ان هذا الطريق الذي يسلكه منصور، طريق مظلم ولم يحدث أي تقدم في الحصول على حقوق شعبنا"

ودعا مجلس شورى الحركة الإسلامية الجنوبية، إلى ضرورة العمل على وقف هذا المسلسل الذي يسيء لهم ولراية حركتهم وتاريخهم الذي مضوا فيه منذ سنين في خدمة ابناء شعبنا الفلسطيني.

كما عبرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني عن ادانتها واستنكارها ورفضها لتصريحات منصور عباس، والتي عبّر فيها عن اعترافه بما يسمّى بـ "يهودية الدولة"، وقال نائب الأمين العام للجبهة عوني أبو غوش، إن هذا الموقف الذي عبر عنه منصور عباس انحياز فاضح للرواية الإسرائيلية، ومخالفة لموقف الإجماع الوطني الفلسطيني الرّافض لما يسمى يهودية الدولة.

مشيراً أن ما يطرحه هو استكمال لبرنامج اليمين المتطرف وقطعان المستوطنين التي تنادي بذلك وتطبق أفكارها على أرض الواقع بالجرائم العنصرية والفاشية، مضيفًا "منصور عباس المتصهين الجديد الذي اختار أن يكون شاذا بمواقفه لا يمثل إلا نفسه ومصيره لمزبلة التاريخ".

مؤكداً أن أبناء شعبنا في داخل أراضي العام 1948 وخارجها ستنبذ وتحاسب هذا الشاذ بالطرق الديمقراطية، مضيفاً أن شعبنا الفلسطيني هو صاحب الحق في وطنه وأرضه التاريخية.

وفي قراءة لتصريحات عباس ونهج قائمته، قال أستاذ العلوم السياسية البروفيسور إبراهيم أبو جابر "هذه التصريحات جاءت متناغمة مع ما أطلق عليه النهج الجديد الذي تبنته القائمة الموحدة التابعة للحركة الإسلامية الجنوبية. وهي غير مفاجئة لأنها متوقعة بعد المشاركة في الكنيست، لا بل وفي الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، فلولا دعمها لما شكّل نفتالي بينيت حكومته".

وأكد أبو جابر، وهو من مؤسسي حزب "الوفاء والإصلاح" بالداخل الفلسطيني – أن "هذه التصريحات اعتراف صريح بقانون القومية العنصري أو ما يسمى (قانون يهودية الدولة) الذي جسد سياسة الفصل العنصري، وهو سلبنا حقنا في وطننا، وجعل منا أشبه برعايا أجانب مقيمين لا مواطنين".

وشن أيمن عودة العضو العربي في الكنيست هجوما لاذعا على عباس منصور، وقال "يخرج من بين أبناء شعبنا من يؤكد أن الدولة المُقامة في وطننا ستبقى يهودية!".

ويتفق عضو المكتب السياسي للتجمع الوطني، المحامي رياض محاميد، مع الموقف ذاته، موجها انتقادات شديدة اللهجة للنائب منصور عباس، ومؤكدا أن إسرائيل -لمن خانته الذاكرة- قامت على نكبة وأنقاض الشعب الفلسطيني وتهجيره وتشريده من وطنه بالمجازر، وسلب أرضه وممتلكاته.

وقال محاميد إن هذه الحقائق لا يمكن لأي كان تزييفها وتجاوزها، محذرا من نهج وتصريحات عباس الهادفة إلى تزييف الوعي وطعن الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني.

وكان الكنيست أقر عام 2018 "قانون القومية" أو ما يعرف بـ "قانون يهودية الدولة" الذي يمنح اليهود فقط ممارسة حق تقرير المصير في البلاد، وقال نواب وسياسيون عرب إنه استهدف الإضرار بحقوق فلسطينيي 48 أو من يطلق عليهم "العرب في إسرائيل".

وأمام هذه التطورات يبقى التساؤل الأهم، لماذا صرح منصور بهذه التصريحات الصادمة في هذا الوقت الحساس؟، وهل عينه على الحكومة الإسرائيلية ، ام انه يتحرك ضمن مخطط اقليمى ودولى فى اطار ما يسمى بصفقة القرن التى لم تعلن حتى الان الادارة الامريكية تخليها عنها بل ان عديد من انظمة العار العربية راحت تتساوق معها من خلال تطبيعها مع الكيان الصهيونى الغاصب!!؟

من وحي الأحداث

كأس العرب لكرة القدم وقضية فلسطين

التيتي الحبيب

خيمت أجواء التطبيع الذي تقوده الأنظمة العربية الرجعية مع الكيان الصهيوني على كأس العرب لكرة القدم الذي نظمته مشيخة قطر. قبل اجراء المباريات وخلالها احتج الكثير من المتابعين على تسمية هذه الكاس باسم كاس العرب لما تحمله من عنصرية ومن تغليط للرأي العام الجهوي والدولي لأن المتنافسين على هذه الكأس هي فرق تنتمي الى الدول المغاربية والدول العربية التي بدورها تتكون من شعوب غير عربية. ناهض المحتجون هذه الخلية الشوفينية لمباريات رياضية يفترض فيها إعلاء راية الأخوة والقيم الانسانية المتعاونة والمتضامنة ضد الفقر والظلم والاستبداد.

بالإضافة إلى هذا المنحى العنصري المقيت، طفا على السطح الصراع الثنائي بين النظامين المغربي والجزائري سرعان ما استعملت فيه القضية الفلسطينية والموقف من التطبيع مع الكيان الصهيوني. هكذا وبعد المباراة الحاسمة في هذه الكأس أي تلك التي جمعت المغرب مع الجزائر وبعد هزيمة الفريق المغربي حمل اللاعبون الجزائريون الراية الفلسطينية ولسان حالهم يقول بأنهم يهدون الانتصار لفلسطين لأنهم هزموا فريق دولة متعنتة في التطبيع. أعطى هذا الانتصار شحنة قوية للفريق الجزائري ومكنه من الفوز بالكأس ليرفع اللاعبون مجددا راية فلسطين ولسان حالهم يقول بان قضية فلسطين حاضرة وبقوة في أرض مشيخة قطر رأس الحربة في التطبيع مع الكيان الغاصب. وبفوز الجزائر بما سمي كاس العرب يتلقى المنظمون صفعة قوية علها ترجعهم للرشد والاعتراف بحقيقة وهوية شعوب منطقتنا، هذه الهوية المتعددة والغنية باختلافاتها وتاريخها العتيد.

لا يفوتنا الإشارة الى ذلك الاحتمال القائم لو انتصر الفريق المغربي على الجزائر لرأينا من يسمون أنفسهم بالجالية المغربية في الكيان الصهيوني يخرجون للشوارع في فلسطين المحتلة ويرفعون الراية المغربية والصهيونية وصور محتفلين بالنصر على العدو الجزائري. كان من المحتمل أن تتحول كاس العرب الى فرصة إعطاء الروح لصفقة القرن صفقة ابراهام التي أطلقها ترامب ونتنياهو ومشايخ الخليج. لكن من حسن حظ قضية الشعب الفلسطيني أن هذا السيناريو فشل وفاز الفريق الجزائري والذي بالمناسبة نعتبره فوزا مستحقا رياضيا ومفيدا سياسيا لدعم صمود شعوبنا وشبابنا ضد التطبيع والإذلال المنهج من طرف الأنظمة الرجعية العميلة للامبريالية وقاعدتها العسكرية بمنطقتنا الكيان الغاصب.